المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي

مقاربة لسانية في ضوء كتاب

(مبادئ اللسانيات العامة) لمارتينيه

سليمان بن علي

جامعة الأغواط / الجزائر

تمثل الدراسة التقابلية(*) بين لغتين منطلقاً هاماً في تعلمهما أو تعليمهما، وذلك لأنها تتناول أوجه الشبه والاختلاف بينهما على جميع المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية، ومن ثم يرتكز اهتمام المختصين بتعليمية اللغات على ما تشابه بين اللغتين لتسهيل عملية تعليم إحداهما وتعلمها انطلاقاً مما هو مكافئ للغة الأم للمتعلم، يقول أحد الدارسين: " إذا كانت المقارنة بين اللغات المشتركة في الأصل أو العائلة تفسر لنا كثيراً من الظواهر اللغوية التي يصعب تفسيرها لولا هذه المقارنة، فإن التقابل بين لغتين ليستا من أرومة واحدة يساعد الإنسان كثيراً في تعلم لغة ليست هي لغته الأم؛ لأن التقابل سوف يكشف له عن وجوه التشابه بين اللغات "(١). ولن يكون هذا التقابل إلا بعد أن يتناول الدارسون كلاً من اللغتين تناولاً تحليلياً من خلال نظرية لغوية معينة، وهذا هو الجانب التطبيقي لعلم اللغة التقابلي، إذ من خلال هذا التقابل لا يجد المتعلمون أو المعلمون صعوبة في اكتساب أو تعليم الظواهر اللغوية المتشابهة، وبذلك تساهم الدراسة التقابلية في تأليف الكتب المدرسية بناء على نتائج تلك المقابلة، كما تمكننا من التنبؤ بالأخطاء التي سيقع فيها المتعلمون عند تعلمهم للغة المقابلة بلغتهم، ولذلك كله ارتأى المهتمون بتعليمية اللغات أن تسبق الدراسةُ التقابلية عمليةَ تدريس أي لغة، لأن اللغة الأم للمتعلم تفرض نفسها على اللغة الثانية التي يتعلمها، خاصة إذا بدأ يتعلمها بعد مرحلة الطفولة، حيث يكون قد كون عادات لغوية متأصلة، هي لغته

(*) يُعنَى المنهج التقابلي Contrastive Method بالتقابل بين لغتين أو لهجتين ليستا من أرومة واحدة أو أصل واحد، كالمقابلة بين العربية والفرنسية أو بينها وبين الإنجليزية، لأنه إذا كانت المقارنة بين لغتين من أرومة واحدة كالعربية والعبرية – وهما من الأصل السامي – فهذا يدخل في مجال علم اللغة المقارن، وتكون الدراسة بينهما دراسة مقارنة لا تقابلية. انظر في هذا الشأن: أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي. دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ٢٠، و ٤٥ وما بعدها.

(١) أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٩٢، ص ١٩١.

الأم، ومن الصعب والحالة هاته أن لا تؤثر هذه العادات على عادات اللغة التي يريد أن يكتسبها(١).

ومن هنا فإن ما سنقرره في هذه الدراسة لا يقف عند حدود المقاربة بين ما خلفه قدماؤنا في دراساتهم للغة العربية، وما كونوه من رصيد معرفي حول نظامها وخصائصه، وبين ما وصل إليه بعض علماء اللسان في العصر الحديث على اختلاف مذاهبهم ودراساتهم للغاتهم، ونخص بالذكر اللساني المعروف صاحب المدرسة الوظيفية الفرنسية أندريه مارتينيه، بل إن دراستنا هاته ستساعد على بيان ما يمكن ملاحظته من توافق بين ما أرساه علماء العربية من قواعد وما توصل إليه هذا اللساني في وصفه للغة الفرنسية وغيرها من اللغات. وليس معنى هذه المقاربة أيضاً أننا نريد أن نرجع كل ما سنجده من تشابه بين فكر الرجل وفكر من تقدمه من علماء العربية إلى التأثر أو الأخذ المباشر، كما فعل ويفعل بعض الدارسين، وإنما سنحاول في ضوء هذه المقاربة أن نؤكد أن بين اللغتين العربية والفرنسية – بل وبين كثير من لغات العالم – قدراً مشتركاً من الظواهر التي يمكن اعتمادها تعليمياً، وهذا وإن كان شيئاً معروفاً، فإننا سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض المسائل والمفاهيم الدقيقة التي نجد لها صدى في اللغتين من خلال ما قدمه قدماؤنا وما قدمته المدرسة الوظيفية الفرنسية ممثلة في أعمال أندريه مارتينه في كتابه (مبادئ اللسانيات العامة) على وجه الخصوص. كما سنحاول أن نقف على الفروق التحليلية بين اللغتين في ضوء خصائص كل منهما.

تعتبر المدرسة الوظيفية الفرنسية التي يتزعمها اللساني المشهور أندريه مارتينيه من أهم المدارس اللسانية الحديثة التي بحثت في دراسة اللغة في جميع مستوياتها وفق مبادئ معينة تبناها هذا اللساني ومن أخذ بنهجه في دراسة اللغة، وقد كان

(١) انظر: يوسف الهليس، تطوير دراسة اللغة العربية من خلال مقابلتها باللغات الأخرى. مجلة المعرفة. العدد: ١٧٨ كانون الأول ١٩٧٦. دمشق. ص ١٦٢ وما بعدها.

كتابه (مبادئ اللسانيات العامة) – كما يذكر مترجمه إلى العربية – مدخلاً إلى اللسانيات العامة بصيغة مكثفة، وهو في الأصل عبارة عن سلسلة محاضرات قرأها المؤلف على طلابه في جامعة السوربون، ويتضمن تعريفاً باللسانيات وبعلم اللسان وباللغات، ويقدم أيضاً وصفاً للغات ولتحليلها الصوتي، بالإضافة إلى الوحدات الدالة (الحاملة للمعاني)، وكذلك بحث المؤلف في تعدد الأنماط والاستعمالات اللغوية، كما عالج تطور اللغات(١).

ولعل أهم ما يطالعنا في هذا الكتاب مصطلح (التقطيع المزدوج للغة)، حيث يرى مارتينيه أن هذا المفهوم موجود في جميع اللغات التي تمت دراستها إلى يومنا هذا(*)، وأنه يتم على مستويين مختلفين: فكل وحدة تنتج عن تقطيع أولي تنقسم بدورها إلى وحدات من نوع آخر، وقد أورد لذلك مثالاً دقيقاً يمكننا أن نختصره بالقول: إن جملة: J'ai mal a la tête (عندي ألم في رأسي)، تتألف من ست (٦) وحدات هي: J' - ai - mal - a - la - tête، وهذا هو التقطيع الأولي الذي يمثل الطريقة التي يمكن بها تصنيف الخبرة المشتركة بين جميع أعضاء الجماعة اللغوية الواحدة. ويلاحظ على هذه الوحدات أن كل واحدة منها تحمل معنى وصيغة صوتية، وهي لا تقبل التجزئة إلى وحدات أصغر تحمل معنى معيناً، فالتجمع (tête) مثلاً لا يمكن أن يؤدي معنى tête (رأس) إذا جزئ إلى (tê) و(te)، ولكن الصيغة الصوتية تقبل التجزئة إلى سلسلة من الوحدات الأخرى التي تساهم

(١) أندريه مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة. تر: أحمد الحمو. المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٨٤–١٩٨٥. ص ٧.

(*) يقول في ص١٧ من كتابه المذكور: " Le type d'organisation que nous venons d'esquisser existe dans toutes les langues décrites jusqu'à ce jour . Il semble s'imposer aux communautés humaines comme le mieux adapté aux besoins et aux ressources de l'homme. " ويعني بذلك ما يوفره التقطيعان من جهد لإعطاء قدر كبير من المعلومات رغم محدودية الوحدات، وهو ما يعبَّر عنه بالاقتصاد اللغوي.

كل منها في تمييز كلمة (tête) عن كلمات أخرى كـ (bête) أو (terre)، وهذا التقطيع هو التقطيع الثانوي للغة، فكلمة (tête) مثلا تشتمل على ثلاث (٠٣) وحدات هي: (t e t / tet /)[١].

والملاحظة التي يجب أن نلاحظها هنا هي أن التقطيع الأولي تتمتع وحداته بالدلالة، سواء كانت هذه الدلالة معجمية أم تركيبية، والمقصود بالتركيبية هنا الوحدات التي لا تمتلك معنى معجمياً، وإنما تمتلك معنى من خلال وجودها في التركيب (كوحدات صرفية أو نحوية)، وهي ما يصطلح عليه بـ (المورفيم Morphème) في مقابل (اللكسيم Lexème) وهي الوحدة الدالة المعجمية (أو الإفرادية)، والوحدتان تنطويان معاً تحت ما يسمى بـ (المونيم Monème)[٢]، ويمكن التمثيل لذلك في العربية بنحو: يكتبون، التي تتكون من وحدة دالة معجمية، وثلاث وحدات دالة تركيبية، وهو ما يبيّنه الشكل التالي:

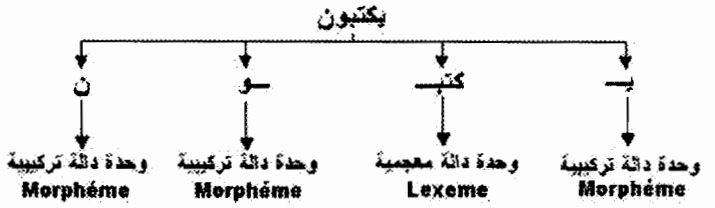

وكل وحدة من هذه الوحدات تتألف بدورها من وحدات التقطيع الثانوي التي يسميها مارتينيه (وحدات صوتية phonèmes)[٣].

ويمكن التمثيل للوحدات الدالة في الفرنسية بـ (Nous mangeons)، حيث (Nous)، و(ons) وحدتان دالتان تركيبيتان – تمثلان دالاً منقطعاً كما سنرى فيما بعد – تدلان على المتكلم الجمع، و(mange) هي الوحدة الدالة المعجمية.

(1) André Martinet, Eléments de linguistique générale . ARMAND COLIN . p14-15.

(٢) انظر: . ibid. p15-16 ومبادئ اللسانيات العامة (الترجمة العربية) ص ١٩–٢٠ .

(3) ibid. p16.

وقد ارتضى مارتينيه للوحدة الدالة المعجمية (Lexème) هذه التسمية، بعد أن درج علماء اللغة على تسميتها وحدة المعنى (sémantème)، لأنه رأى في تسميتهم تلك إيحاء بأن وحدة المعنى هي التي تحمل المعنى دون وحدة النحو أو الوحدة التركيبية، وأن ذلك يخالف واقع الحال[١]. فالوحدات النحوية أو التركيبية تحمل معنى أيضاً ولكنه ليس بالمعنى الذي نجده في معاجم اللغة، وإنما هو المعنى الذي نجده في التركيب، وهذا ما عبر عنه قدماء النحاة العرب في تعريفهم للحرف مثلاً بأنه " ما دل على معنى في غيره فقط "[٢] لا في نفسه كما هو الحال في أغلب الأسماء والأفعال.

وإذا ما سبرنا أغوار تراثنا النحوي بحثاً عن مثل هذه الأفكار، لا لجعلها في كفة الميزان مع ما وصل إليه علم اللسان في العصر الحديث بكشفه عن مثل هذه المفاهيم والطرائق في التحليل اللغوي ـ وسنكتفي هنا بالتقطيع الأولي ـ بل لتأصيل مثل هذا التحليل للغة العربية مع مراعاة ما هو متشابه وما هو مختلف، فإن أول ما يطالعنا في هذا الصدد تعريف القدماء من علماء العربية للكلمة بأنها "اللفظة(*) الدالة على معنى مفرد بالوضع"[٣]، وعلى ما للمصطلحات الواردة في هذا التعريف من أهمية، إلا أن ما يهم دراستنا هنا على وجه الخصوص ما جاء فيه من قولهم (معنى مفرد) ، وقد شرح ابن هشام هذا القيد بقوله : "والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو : زيد ، فإن أجزاءه ، وهي الزاي والياء

(1) ibid. p16.

(٢) انظر ابن هشام الأنصاري، رسالة المباحث المرضية. ت: مازن المبارك. دار ابن كثير، دمشق. ط١، ١٩٨٧، ص ٣٤.

(*) لاحظ أن هناك فرقاً بين (الكلمة) و(اللفظة). وهو ما سنورده في نص لابن يعيش من شرحه على المفصل.

(٣) الزمخشري، المفصل في علم العربية. دار الجيل، بيروت. دون ط. ص ٦.

والدال، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك: غلام زيد، فإن كلاً من جزئيه، وهما: الغلام، وزيد، دال على جزء معناه، فهذا يسمى مركباً لا مفرداً"(١)، فالكلمة بهذا الاعتبار لا يجوز أن تدل على معنى مركب بحسب ما تركبت منه في اللفظ(*)، وعلى هذا الحد أورد رضي الدين الاستراباذي اعتراضاً دقيقاً يدل على وعيه بتلك الأفكار التي رأيناها عند مارتينيه، وأجاب عنه إجابة دقيقة أيضاً، تنبئ عن مدى وعيه المبكر كذلك بخصائص الوحدات الدالة في العربية وعلاقة ذلك بالمعنى، وسنورد فيما يلي نصاً مطولاً له ـ هو من أدق ما وجدنا في هذا الشأن ـ ثم نعقبه بشرح لأهم محطاته، مع تحليل ما يمكن تحليله من أمثلته، يقول الرضي: "إن قيل: إن في قولك: مسلمان، ومسلمون، وبصري، وجميع الأفعال، جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه، إذ الواو تدل على الجمعية، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضاً، وكذا تاء التأنيث في (قائمة)، والتنوين، ولام التعريف، وألفا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركباً، وكذا المعنى، فلا يكون كلمة بل كلمتين. فالجواب: إن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأُعرب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية... أما الفعل الماضي نحو: ضرب، ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. ١٤٠٩هـ-١٩٨٨، ص ١٧-١٨.

(*) إنما ذكرنا هذا القيد لأن هناك كلمات على الرغم من تركبها من كلمتين إلا أنها باعتبار المعنى تكون مفردة لا مركبة، لأنها دلت على معنى مفرد. وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله.

الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيناً، والحركات مما يتلفظ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه، وكذا نحو أُسد في جمع أَسد، وكذا المصغر، ونحو: رجال، ومساجد، ونحو: ضارب، ومضروب، ومضرب، لأن الدال على معنى التصغير، والجمع، والفاعل، والمفعول، والآلة في الأمثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد، ولا يصح أن ندعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن يدعى في الحركات الإعرابية. فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد(*) إلا أن نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وأحد الجزأين متعقب للآخر، وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معا "(١).

إن هذا النص الدقيق يضع بين أيدينا الحقائق التالية:

١- إن كل من (مسلمان، ومسلمون، وبصري، وجميع الأفعال المضارعة، والنسب، وقائمة، وكتابٌ - بالتنوين - والكتاب، وصحراء، وحبلى) كلمتان لا كلمة واحد، وذلك لأن كل جزء منها دل على جزء المعنى، فمسلمان ومسلمون دل جزآهما على شخص ينتمي إلى الدين الإسلامي (وهذا جزء من المعنى)، ودل جزآهما الآخران على المثنى في اللفظة الأولى، وعلى الجمع في اللفظة الثانية (وهذا هو الجزء الثاني من المعنى)، وما قيل عن هاتين اللفظتين يقال عن باقي الأمثلة، فبصري دلت على المحل (البصرة)، ودلت على انتساب الشخص إليها (ياء النسب)، والأفعال المضارعة كـ(يكتب، ونكتب، وتكتب)، دل كل منها على الحدث (الذي هو الكتابة)، وعلى الزمن (بالصيغة)، وعلى حال الفاعل: الياء في (يكتب) دلت على أن الفاعل غائب مفرد، والنون في نكتب

(*) وهو ما ذكره الجمهور فعلاً، فقد جاء عن التهانوي قوله: " واعتذر الجمهور عنه بان المراد بالأجزاء: ألفاظ، أو حروف، أو مقاطع مسموعة مترتبة متقدمة بعضها على بعض. والمادة مع الهيئة ليست كذلك " كشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٤١٦.

(١) رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، ١/ ٥-٦.

دلت على أن الفاعل جماعة المتكلمين ، والتاء في تكتب على أنه إما مخاطب مفرد، أو غائب مؤنث)(*)، وكذلك التاء في (قائمة) دلت على أن المتصف بهذا الحدث (الذي هو القيام) مؤنث، وهو جزء من المعنى في (قائمة) يكمل الجزء الآخر الذي هو الاتصاف بالقيام، كما يدل التنوين على التنكير، واللام على التعريف، وهما معا جزآن من المعنى، لا المعنى كله، ونفس الشيء يقال عن ألفي التأنيث في صحراء وحبلى. ويمكننا أن نلخص هذا التحليل الذي ذكره الرضي في الأشكال التالية:

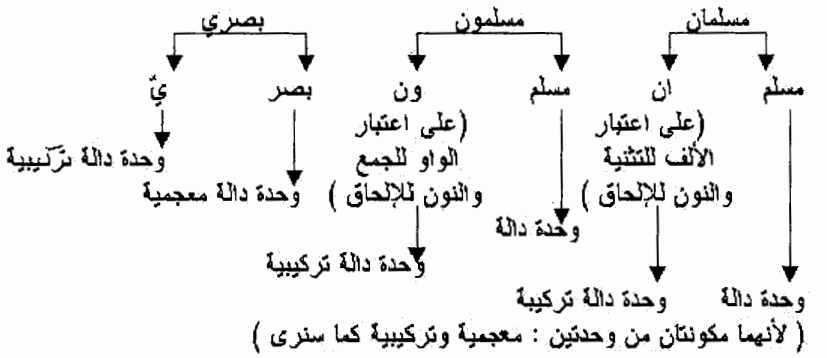

(*) يقول ابن جني في هذا المعنى – وذلك عند حديثه عن عناية العرب بالمعنى –: " ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم.

وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين من هم وما هم وكم عدتهم، نحو (أفعل) و(نفعل) و(تفعل) و(يفعل) " الخصائص ١ / ٢٢٤–٢٢٥.

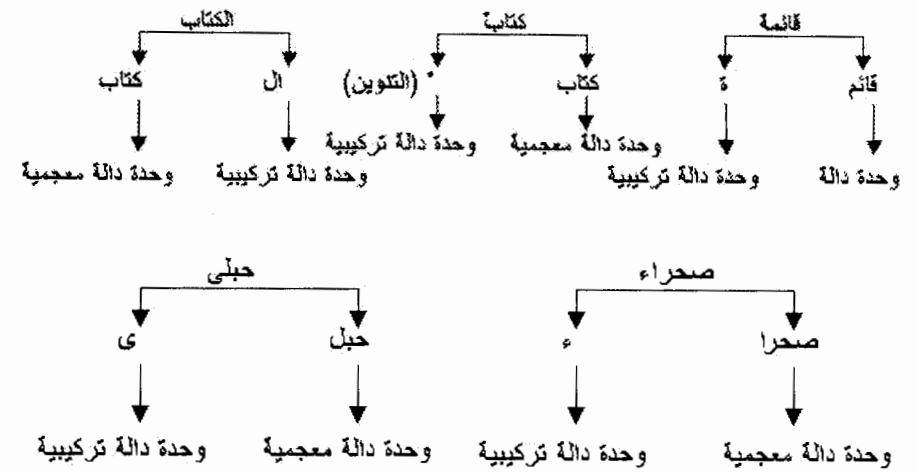

هذه هي الوحدات ـ وهي وحدات التقطيع الأولي كما مر معنا ـ حسبما حددها الرضي دون أن يسميها طبعاً بما سماها به مارتينيه في هذا التحليل، فقد جعلها الرضي كلها كلمات، ولكنه فرق بينها من جهة قابلية الاستقلال وعدمه، وهذا هو الفرق بصفة عامة بين الوحدات الدالة المعجمية والتركيبية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا اعتبرنا الهمزة في (صحراء)، أثناء التحليل، هي الدالة على التأنيث دون الألف لقول ابن جني ـ عند شرحه لجعل المازني الهمزة للتأنيث ـ: "وقوله: (وهمزة التأنيث)، اعلمْ أنه قد صرّح في هذا الموضع بأن علامة التأنيث هي الهمزة في الحقيقة وهو الصواب، وليس كما يقول من يزعم أن المَدّة علامة التأنيث؛ لأن هذا كلام غير محصّل؛ وذلك أن المدّة إنما هي الألف التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة، إنما تكون آخرها، نحو: حَمْدة وحبلى. فإن قيل: ما تنكر أن تكون الألف والهمزة جميعاً علامة التأنيث كما تقول: إن الياءين في نحو: زيديّ وبكريّ علامة النسب؟ قيل: هذا ممتنع، لأنا لم نر علامة تأنيث غير هذه تكون على حرفين، إنما هي حرف واحد، نحو الهاء في (طلحة) والألف في (حبلى). فإن قيل: فإن سيبويه يقول في مواضع من الكتاب: فَعَلْتَ بألفي التأنيث، وصنعت بهما، يعني هذه الألف والهمزة ؟ قيل:

إنما قال هذا لأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفك من كون هذه الألف قبلها وهي مصاحبة لها وغير مفارقة أطلق هذا اللفظ عليهما تجَوُّزاً.

ويدل على أن الهمزة وحدها علم التأنيث أنك إذا جمعت مثل (صحراء وخنفساء) بالألف والتاء، فإنما تُغيِّر الهمزة وحدها وتدع الألف بحالها، وذلك قولهم: (صحراوات وخنفساوات) فقلبك الهمزة في هذا الجمع نظير حذف التاء في (طلحات)؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث. ولو كانت الألف قبلها داخلة معها في أنها علامة تأنيث لوجب تغييرها في الجمع كما وجب تغيير الهمزة لما كانت علامة تأنيث، فتركهم الألف بحالها، وتغييرهم الهمزة، دلالة على أن الهمزة وحدها علامة التأنيث "(١).

ولم يكن الرضي وحده من القدماء مَن أشار إلى هذا الفهم، إذ نجد ابن يعيش يشير بدقة وإيجاز إلى ذلك قائلاً في شرحه لتعريف الزمخشري للكلمة بأنها (اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع): " ... وقوله: (مفرد)، فصل ثان فصله من المركّب، نحو (الرجل) و(الغلام)، ونحوهما مما هو معرَّف بالألف واللام، فإنه يدل على معنيين: التعريف، والمعرَّف، وهو من جهة النطق لفظة واحدة، وكلمتان، إذ كان مركّباً من الألف واللام الدالة على التعريف، وهي كلمة، لأنها حرف معنى، والمعرَّف كلمة أخرى، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له، وذلك نحو قولك: (زيد)، فهذا اللفظ يدل على المسمّى، ولو أفردتَ حرفاً من هذا اللفظ، أو حرفين، نحو الزاي مثلاً، لم يدل على معنى البتة، بخلاف ما تقدم من المركب، من نحو (الغلام)، فإنك لو أفردت اللام لدلّت على التعريف، إذ

(١) ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني. ت: محمد عبد القادر أحمد عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٩٩٩، ص ١٥٧-١٥٨.

كانت أداة له، كالكاف في (كزيد)، والباء في (بزيد)، ومن ذلك (ضربا)، و(ضربوا) ونحوهما، فإن كل واحد من ذلك لفظة، وفي الحكم كلمتان؛ الفعل كلمة، والألف والواو كلمة، لأنها تفيد المسند إليه، فلو سمّيت بـ (ضربا) و(ضربوا) كان كلمة واحدة، لأنك لو أفردت الألف والواو، لم تدل على جزء من المسمى، كما كانت قبل التسمية "(١). وهكذا يمكننا أن نحلل ما أعطاه من أمثلة على المنهاج السابق كما يلي:

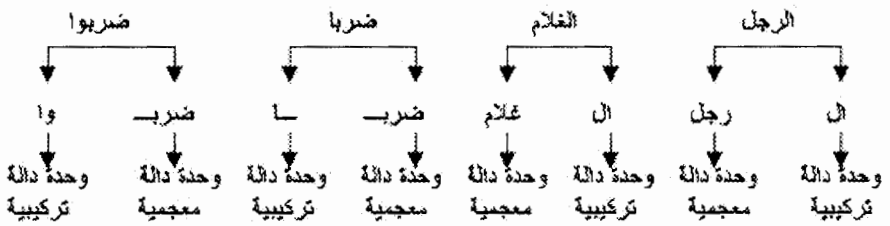

وسنتناول بالتحليل الفرق بين (ضربا) و(ضربوا) ككلمتين مفردتين أومركبتين عند الحديث عن الكلمة المفردة والمركبة.

٢- تفطن الرضي إلى أن العلامات الإعرابية هي في حقيقة أمرها وحدات دالة تركيبية (نحوية)، لأنها تدل على جزء المعنى، فنحن حينما نعرب (محمد) في الجملة: جاء محمدٌ، فاعلاً، نكون قد أضفنا معنى جديداً إلى المعنى المعجمي لكلمة (محمد) وهي خارج السياق، وهذا المعنى هو معنى الفاعلية في التركيب، ومثله دلالة النصب على المفعول، والجر على الإضافة في مثل: ضربت محمداً، وكتاب محمدٍ. كما أن الحركات المختلفة التي تأتي مع (ت) ضمير الفاعل المتصل بالفعل، تدل على نوعه وجنسه، فالضمة في (ضربتُ) - وهي ليست حركة إعراب - تدل على أن الفاعل هو المتكلم المفرد، المذكر أو المؤنث، والفتحة في

(١) ابن يعيش، شرح المفصل. ت: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ٢٠٠١، ١/ ٧٠-٧١.

(ضربتَ) تدل على أن الفاعل هو المخاطب المفرد المذكر، والكسرة في (ضربتِ) تدل على أن المخاطب المفرد المؤنث. ويمكن تمثيل ذلك تحليلياً كما يلي:

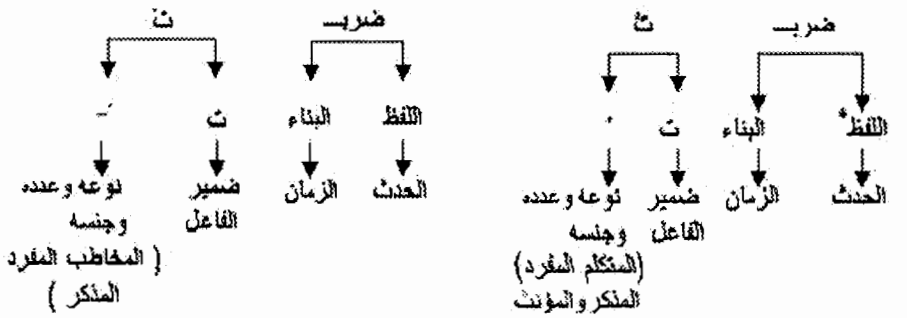

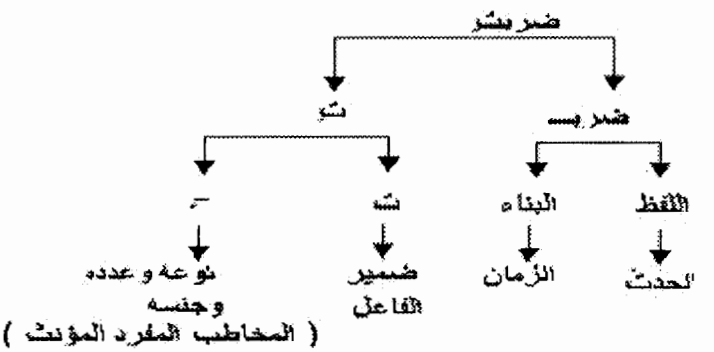

٣- لم يعتبر الرضي الوزن (أو الصيغة بتعبير أدق) وحدة دالة تركيبية كما هو الشأن في أحرف المضارعة أو حركات الإعراب أو غيرها من الوحدات التركيبية التي ذكرها، لأن الوزن كما يرى جزء من اللفظ، وليس كلمة صارت بالتركيب

(*) إنما جعلنا اللفظ في هذا التحليل قسيماً للبناء جرياً على كلام ابن جني الذي سنورده بعد قليل، وإن كان الرضي يجعل البناء جزءاً من اللفظ، وهذا الاختيار الذي اخترناه يعطي للتحليل مرونة وسهولة أكثر. ويمكن تحليل واحد من أمثلة الرضي - كما أرادها - على النحو التالي:

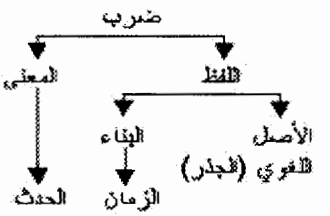

كجزء كلمة، إذ هو منصهر (أو مندمج) مع الكلمة بحيث لا نستطيع فصله – خطياً – عنها، وهو ما يسميه مارتينيه بالاندماج، وقد جعل هذا الاندماج من بين الصعوبات التي تعترض المحلل اللساني، إذ لا يسمح له مثل هذا الاندماج بتعيين كل دال على حدة، يقول في معرض حديثه عن تجزيء الأقوال: "يجب أن نشير منذ البدء أن هذه العملية قد لا تنجح دائماً على الحد المطلوب، وذلك لأن الوحدات الدالة هي وحدات ذات وجهين: وجه مدلول، ووجه دال يمثل الصورة الظاهرة، وحتى يظهر المدلول يجب أن يكون القول مختلفاً صوتياً عنه فيما لو كان بدون المدلول الذي يطابقه. غير أنه من الممكن أن يتداخل دالان لمدلولين مختلفين فيتشابكان تشابكاً لا نستطيع في ضوئه أن نجزئهما إلى قطع متتالية "[1]، ولذلك اعتبر الرضي الحركة والحرف الزائد دالين على جزء المعنى ذاك، كصفة الفاعلية في نحو: ضارب، والمفعولية في نحو: مضروب، والجمع في مثل: مساجد، ورجال، وأُسد، ومن ثم رأيناه يحترس لتعريف المركب بأنه "ما يدل جزؤه على جزء معناه، وأحد الجزأين متعقب للآخر"، لأن الكلمات السابقة اندمج فيها الجزآن في النطق والسمع، وليس أحدهما متعقباً للآخر حتى يسهل تقطيعهما وتعيين أحدهما من الآخر.

وبهذا المعنى جعلنا في تحليلنا للألفاظ السابقة (مسلم) من (مسلمان) وحدة دالة، لأنها تشتمل على وحدة دالة مندمجة من وحدة دالة معجمية (سلم) ووحدة دالة تركيبية دالة على صفة الفاعل، ونستطيع بمفهوم الرضي أن نجعلها (الميم المضمومة، وباقي الحركات الطارئة)، ونفس الشيء ينطبق على (ضارب) و(ومضروب) و(مضرب) و(مساجد) و(رجال) و(أُسد) – جمع أسد – وغيرها من الألفاظ التي اندمج فيها الوحدتان أو الوحدات. ويتخرج على هذا أيضا ما ذكرناه في التحليل السابق لـ (قائم) من (قائمة). إذ لا يمكننا تقطيع مثل هذه

(1) Eléments de linguistique générale, p 102.

الوحدات إلى وحدات دالة معجمية وأخرى تركيبية لشدة امتزاجهما في صيغة لفظية واحدة، وهذا ما يقارب ما ذكره مارتينيه عن (à) و (le) في الفرنسية في مثل : il est à paris و le chapeau، وعنهما إذا التقيا في موقع واحد من الكلام وكانا متبوعين بحرف صامت، حيث يأخذان معاً في هذه الحالة دالاً واحداً غير قابل للتجزيء، وهو (au) في مثل : il va au marché[1]، أي أننا في هذه الحالة لا يمكننا أن نحدد ما الذي يدل على الظرفية وما الذي يدل على التعريف.

والمثال الآخر الذي أورده الرضي – وقد أرجأناه إلى آخر هذه النقطة لارتباطه بظاهرة مهمة في اللغتين العربية والفرنسية – هو الفعل الماضي (ضرب)، الذي قال عنه : " أما الفعل الماضي نحو : ضرب، ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا، والحركات مما يتلفظ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه . . . "، وهو ما عبر عنه ابن جني – عند حديثه عن الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية – بدقة حين رأى أن جميع الأفعال فيها الأدلة الثلاثة، ممثلاً لذلك بالفعل (قام) ودلالة لفظه على مصدره (الحدث)، ودلالة بنائه على زمانه (الماضي)، ودلالة معناه على فاعله (وهي دلالة استلزام)، وقد جعل الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية لأنها صورة يحملها اللفظ ـ وإن لم تكن في ذاتها لفظاً ـ ويخرج عليها، ولما كانت كذلك لحقت باللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، فأنت حين تسمع (ضرب) تعرف حدثه (الضرب) وزمانه (الماضي)، ثم تنظر فيما بعد فتقول :إن لكل فعل فاعلاً، فتبحث عنه حتى تعلمه من طريق المعنى، لا من طريق

(١) انظر : Eléments de linguistique générale, p102 . وانظر : p115

اللفظ ومسموع (ضرب)[1]. وبذلك يكون ابن جني قد اتفق مع الرضي في اعتبار وجود دلالتين في لفظ (ضرب) ومسموعه، وهما الحدث (من ترتب حروفه) والزمان الماضي (من وزنه)، والوزن جزء اللفظ كما رأينا عند الرضي. وقد جعل ابن جني مثل هذا التحليل قياساً مطرداً فقال: " وكذلك الضرب والقتل، نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة على ما نقوله في المصادر، وكذلك اسم الفاعل نحو: قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل، وكذلك قطّع وكسّر فنفس اللفظ ههنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، والآخر تكثير الفعل، كما أن ضارَب يفيد بلفظه الحدث وببنائه الماضي وكون الفعل من اثنين وبمعناه على أن له فاعلاً، فتلك أربعة معان. فاعرف ذلك إلى ما يليه فإنه كثير لكن هذه طريقه "[2].

ويمكننا تقريب جميع تلك المعاني – تحليلياً – بالأشكال التالية:

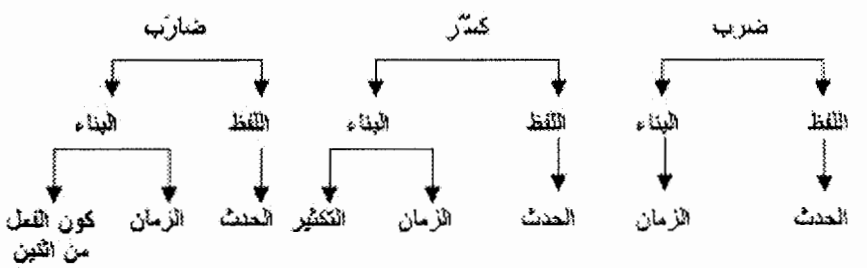

إن هذا التحليل ليعطي بدقة خصوصية الطابع الاندماجي لمثل هذه الوحدات في اللغة العربية، وذلك أننا لو قابلناها بما يكافئها في اللغة الفرنسية لاختلف التحليل، إذ نجد الفعل في الفرنسية قد يتنوع بين قابلية الانفصال والاندماج الكامل من جهة، وبين الاستقلال الكامل من جهة أخرى، ولكن رغم ذلك نجد

(١) ابن جني، الخصائص. ت: محمد علي النجار. المكتبة العلمية. دون ط. ٣ / ٩٨.

(٢) نفس المصدر ٣ / ١٠١.

حدوداً بين ما يعبر فيه عن الحدث وما يعبر فيه عن الزمن، ولنأخذ على سبيل التمثيل ما قدمه مارتينيه من تحليل للفعل الماضي (رأى)، بقوله: "نجد في الواقع درجات غير متناهية وممكنة بين عدم القابلية للانفصال الكامل والاندماج من جهة، والاستقلال التام من جهة أخرى. ففي حين تمثل: j'ai vu (إني رأيت)، في الفرنسية المنطوقة الماضي العادي (Le passé normal) من: je voi (أرى)، فإن ai vu (الفعل الماضي بدون ضمير الفاعل) لا تمثل دالين منفصلين، بل تمثل اندماجاً لوحدتين دالتين مدلولهما Voir(رؤية) و Passé (ماضي)، قابلتين للانفصال كما في: j'ai souvent vu (كثيراً ما رأيت) . . . "(١). وعلى هذا يكون الفعل الماضي في الفرنسية فعلاً مندمجاً في المعنى قابلاً للانفصال في الشكل، لأننا نستطيع أن نقول إن aiوحدة دالة على الزمن الماضي، و vu وحدة دالة على الحدث الذي هو الرؤية، ويمكن تحليل ذلك في الشكل التالي:

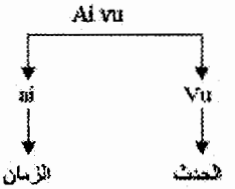

بينما في العربية لا نستطيع ذلك، لأن الوحدتين اندمجتا اندماجاً تاماً لا يمَكِّننا من الفصل بينهما شكلياً بأي حال؛ وهكذا نستطيع أن نزعم هنا أن اللغة العربية لغة تصريفية، أي أنها من اللغات التي يتم التعبير فيها عن العلاقات النحوية بتغيير البنية الداخلية للكلمات(٢)، أما الفرنسية فهي لغة إلصاقية، أي من اللغات التي تُعرف اللواصق فيها من السوابق واللواحق التي تُلصق بالكلمات كوحدات صرفية مساعدة لتحديد دلالات الكلمات أو تقوم بوظيفة تحديد علاقاتها بأجزاء

(1) Eléments de linguistique générale, p117.

(٢) انظر: Cheikh Boubakeur Hamza, Le Coran . ENAG/Edition, Alger, Algerie, 1989. 2/625

الجملة[١] كما سنرى في تناولنا لبعض المشتقات كصيغ المبالغة وصفات الفاعلين بالتحليل.

ومما يدل على أن البناء في العربية له دلالته التي تقارب دلالة الوحدة الدالة التركيبية في الفرنسية أننا نستطيع أن نقابل كلمة عربية بأكثر من كلمة في الفرنسية، فالعربي حينما يعبر عن التفضيل مثلاً يأتي بالفعل ويصوغه على بناء (أفعل)، فيقول: هذه الفتاة أجمل من تلك، وهذا الفتى أكبر من صاحبه، ، في حين يعبر الفرنسي عن هذا المعنى بإضافة وحدة دالة تركيبية تفيد معنى التفضيل، فيقول: ce garçon est plus grand que son copain ،cette fille est plus belle que l'autre، بحيث يمكننا أن نميز في الفرنسية بين ما يدل على التفضيل وما يدل على الصفة التي وقع فيها هذا التفضيل، بخلاف العربية. ولنأخذ على سبيل التمثيل والتحليل أيضا الفرق بين (الأعلى) – اسم سورة قرآنية – وترجمتها (le Très- haut)[٢]، فإننا سنجد تحليلهما كما يلي:

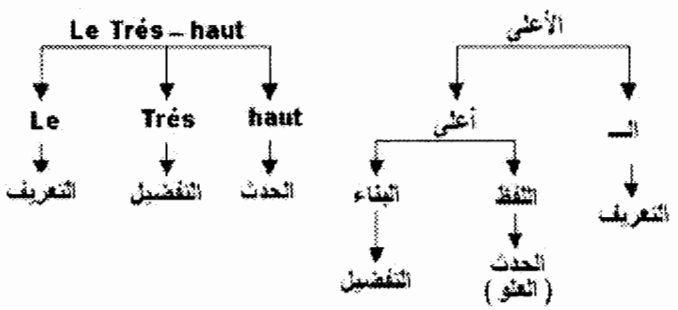

وما دمنا نتحدث عن مثل هذه الأقوال فإن منها ما يتفق في البناء ويختلف في الوظيفة، وهكذا فقد يقع المحلل اللساني – أو المترجم من العربية إلى الفرنسية – في الخطأ إن هو لم يراع ذلك، وتكون مراعاة ذلك من خلال النظر إلى السياق الذي

(١) انظر: سامي عيّاد، وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة. مكتبة لبنان ناشرون. ط١، ١٩٩٧ ص ٦٥.

(٢) انظر: نفس المرجع ص ٣.

يكتنف مثل هذه الأقوال، ولو أخذنا في هذا الصدد لفظ (أحصى) لوجدناه يعبر عن معنيين اثنين: أحدهما هو الفعل الماضي الذي مضارعه (يحصي) بمعنى عد يعُد، وثانيهما التفضيل الذي يفيد كثرة الإحصاء مقارنة بغيره، إذ هناك فرق بين أن أقول: أحصى فلان أقلامه، وفلان أحصى من غيره. ويمكن إبراز الفرق بينهما تحليلياً على النحو التالي:

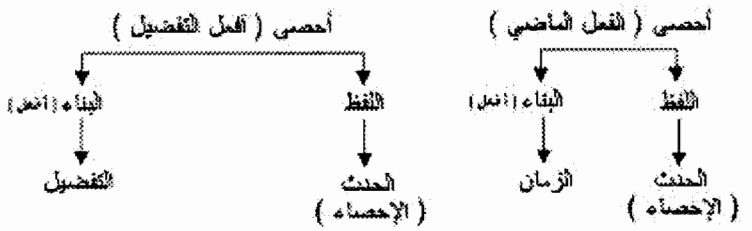

وقد وقع – فعلاً – بعض المترجمين لمعاني القرآن الكريم في أخطاء من هذا النوع عندما لم يراعوا السياق وما يتيحه من قرائن مقالية أو حالية لمعرفة معنى الكلمة وبنائها، لأن بناءها وحده قد لا يفي بالغرض، ومن أمثلة ذلك ما وقع فيه الأستاذ الصادق مازيغ والشيخ بوبكر حمزة عندما ترجما قوله تعالى: ﴿ ثم بعثناهم لنعلم أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً ﴾ [الكهف: ١٢] بـ: " . . . pour voir deux partis opposés disputer de la durée de leur séjour, et savoir lequel l'évaluerait le mieux"(١)، وبـ: " pour savoir lequel des deux partis évaluerait le mieux la durée de leur séjour"(٢). ونلاحظ تقارب الترجمتين – على العموم – واتفاقهما في ترجمة (أحصى) باعتباره (أفعل) تفضيل بدلالة (le mieux)، لا فعلاً ماضياً. ولو افترضنا أنهما قد عادا إلى التفاسير ووجدا الخلاف قائما بين النحاة في اعتبار أحصى هنا فعلاً ماضياً أو (أفعل) تفضيل، ومن ثم اختلافهم في كون (أمدا)

(1) Sadok mazigh, Le Coran . Maison Tunisie de l'edition . p 549

(2) Cheikh Boubakeur Hamza, Le Coran . 1/424

تمييزاً أو مفعولاً به أو ظرفاً(*) لـ (أحصى)، ومنهم من قال هو منصوب بـ (لبثوا)(١)، وكل ذلك من نتائج اللبس في المبنى، فعلى أي شيء اعتمدا في ترجمة هذا اللفظ بمعنى التفضيل!؟ على الرغم من نص بعض النحاة على عدم صحته، وصحة جعل (أحصى) فعلاً ماضياً، فقد دقق ابن هشام في ذلك، وفرَّق بين المعنيين اللذين تحتملهما صيغة هذه اللفظة فقال: "... نحو: زيد أحصى ذهناً، وعمرو أحصى مالاً، فإن الأول على أن أحصى اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل أحسن وجهاً، والثاني على أن أحصى فعل ماض، والمنصوب مفعول، مثل وأحصى كل شيء عدداً. ومن الوهم قول بعضهم في: (أحصى لما لبثوا أمداً) إنه من الأول، فإن الأمد ليس مُحْصياً بل مُحْصًى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً في المعنى كـ: زيد أكثر مالا، بخلاف: مال زيد أكثر مال"(٢)، وهذا يعني أن (أحصى) فعل ماض مضارعه (يحصي)، و(أمداً) منصوب على المفعولية لا على التمييز.

٤- لاحظ الرضي - وهذه ملاحظة ذكية جداً - أن شدة امتزاج الوحدات الدالة المعجمية بالوحدات الدالة التركيبية، هو الذي جعلها تبدو في شكل كلمة واحدة، وأن هذا الامتزاج القوي سببه عدم استقلال الوحدات الدالة التركيبية بنفسها، وعلى هذا يتخرج اعتبار علماء العربية الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة

(*) ويكون التقدير - في الظرف -: أي الحزبين أحصى للبثهم في الأمد، والأمد الغاية.

(١) انظر تفصيل ذلك في: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن. ت: أحمد عبد العليم البردوني. دار الشعب، القاهرة. ط٢، ١٣٧٢هـ. ١٠/ ٣٦٤. والشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. دار الفكر، بيروت. دون ط. ٣/ ٢٧٢. و العكبري، التبيان في إعراب القرآن. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. ٢٠٠١، ٢/ ١٤١.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. ١٩٩٥، ٢/ ٦٨٧.

في مثل: ضربتُ(*)، وإعرابهم الجزأين إعراب الكلمة الواحدة في مثل: جاء المسلمان. ويمكننا أن نستشف ذلك من قوله: " .. فأُعرب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الإعرابية، ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع وغُيّر المنسوب إليه نحو: نمري، وعلوي، ووشوي، ونحو ذلك، فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب إليه والمضارع وصارتا من تمام بنية الكلمة... "(١).

وينطبق هذا على (ال) التعريف أيضاً، ولكن عدم الانفصال هنا قد يكون خاصية عربية، في مقابل ما تعرفه بعض اللغات الهندوأوربية كالفرنسية والإنجليزية، لأننا في العربية لا يمكننا بحال أن نفصل بين دال التعريف وما اتصل به، بكلمة أخرى، بينما يسمح نظام الفرنسية والإنجليزية بذلك، فنحن عندما نقول: الكتاب، ثم نصفه: الكتاب الجديد، فإن الوصف يأتي بعد لفظة الكتاب لا بينها وبين أداة التعريف، بخلاف الفرنسية والإنجليزي التي يكون فيها ذلك، إذ يقولون: le livre، ويقولون في الوصف: le nouveau livre، وفي الإنجليزية: the book، و the new book. فيفصلون بين التعريف والمعرَّف بالوصف، وهو مما لا تستسيغه العربية البتة.

ونستخلص مما سبق أن الرضي – وغيره من علماء العربية كما رأينا – قد تفطن بحسه الدقيق إلى قابلية العربية لمثل هذا التقطيع الأولي، وذلك في ضوء ما يقدمه المعنى من تحديد لتلك الوحدات الأولية التي تكوّن مفهوم الوحدة الدالة، سواء أكانت معجمية أم تركيبية (أو الكلمة الدالة على المعنى المفرد عنده).

(*) استدل علماء العربية على ذلك بعدة وجوه ليس هنا مكان عرضها، يمكن الاطلاع عليها في سر صناعة الإعراب لابن جني، وذلك بعد قوله: " .. وضمير الفاعل قد أجري في كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل. واستدل أبو علي على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، واستدللت أنا أيضا بخمسة أدلة أخر غير ما استدل به هو... " (سر الصناعة ١/ ٢٢٠). ثم شرع في سردها دليلاً بعد دليل.

(١) شرح الكافية ١/ ٥.

ومن المفاهيم التي تناولها مارتيني في كتابه أيضاً ما يسمي بالدال المقطع (signifiant discontinu)، وهو الدال الذي تعود وحدتاه إلى الدلالة على معنى واحد من خلال جزأين منفصلين، ومثاله باختصار ما ذكرناه سابقا عن (nous) و(ons) في دلالتهما معاً على المتكلم والجمع في مثل: nous courons، إضافة إلى ما تدل عليه (nous) من معنى التصريح في مقابل (courant) الدالة على الطلب (أي: لنركض)[1]. ويمكننا التمثيل لذلك بالشكل التالي:

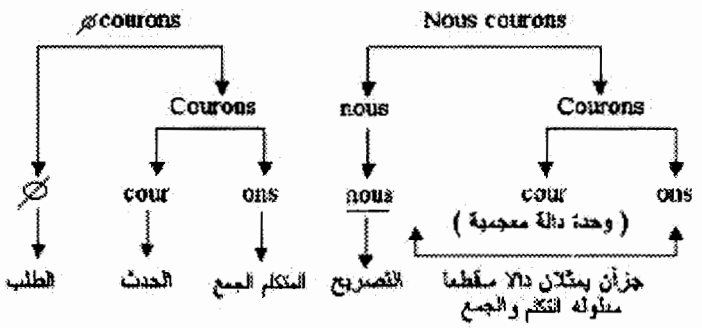

ونتساءل بعد هذا التحليل: هل تعرف العربية مثل هذا الدال المقطع، وهل تفطن إلى وجوده علماء العربية قديما ؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل لا تعني – بأي حال – أننا نريد إقحام مفاهيم لا تمت للعربية بصلة بدعوى أنها موجودة في لغات أخرى، إن الطابع الذي يحكم الدال المنقطع في الفرنسية هو أنه منفصل صوتا وكتابة، وهذا قد لا يتحقق كلية في العربية، لأن لكل لغة طرائقها، ومن ثم – كما مر معنا في أمثلة سابقة – فإن لكل لغة تقطيعها الخاص، ولا يجوز بحال أن نسقط تقطيع الوحدات في لغة ما على تقطيعها في لغة أخرى قد لا تتفق معها في كثير من الأمور، وقد لخص لنا مارتينيه ذلك بدقة متناهية بقوله: " إذا كانت اللغات تتفق جميعا في قابليتها لممارسة التقطيع المزدوج، فإنها تختلف في طريقة تحليل معطيات الخبرات، وفي طريقة الاستفادة من الإمكانات التي توفرها أعضاء النطق.

(١) انظر: Eléments de linguistique générale, p104

بعبارة أخرى: كل لغة تقطع بطريقتها الخاصة كلاً من الأقوال والدوال... وقد يحدث أن تؤدي الاختلافات في التحليل إلى اختلافات في النظر إلى ظاهرة من الظواهر، أو أن تؤدي النظرة المختلفة لإحدى الظواهر إلى تحليل مختلف لحالة من الحالات، والواقع أنه ليس باستطاعتنا أن نعزل الحالة الأولى عن الثانية"(١).

وهذا لا يعني أن المفهوم الذي أشرنا إليه غير موجود في العربية، وفي تحليل القدماء لدوالها، والوقوف على حدود هذه الدوال فيها، وإن اختلف التحليل بين اللغتين. ولعل في قول ابن جني وهو يعالج بناء الفعل وحدوده في مثل قوله تعالى: ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة: ١٧]، خير دليل على ما نقول، إذ نجده يقول: "واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البتة، وذلك نحو: مررت بزيد، ورغبت في عمرو، وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر.

فأحدُ ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به؛ ألا ترى أن الباء في نحو: مررت بزيد، معاقبة لهمزة النقل في نحو: أمررت زيداً، وكذلك قولك: أخرجته، وخرجت به، وأنزلته، ونزلت به. فكما أن همزة (أفعل) مصوغة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يُعتدّ أيضاً من جملة الفعل؛ لمعاقبته ما هو من جملة الفعل..."(٢).

إن المنطلق الذي انطلق منه ابن جني في إثبات أن الباء في مثل: مررت بزيد، وخرجت به، ونزلت به، هو مفهوم المعاقبة، أي معاقبتها لهمزة النقل – وأخذها وظيفتها – في الأفعال السابقة، وما دامت الهمزة تعد جزءاً من الفعل، لأنها تدخل في بنائه وصياغته، فكذلك ما يعاقبها من حروف ينبغي أن يعتبر جزءاً من هذا الفعل. ويمكن بيان ذلك – دون اعتبار للزمن لأن ما يهمنا هنا هو بيان التعاقب – في الشكل التالي:

(1) ibid. p18-19

(٢) الخصائص ١/١٠٦. وانظر ص ١٠٢ قبلها.

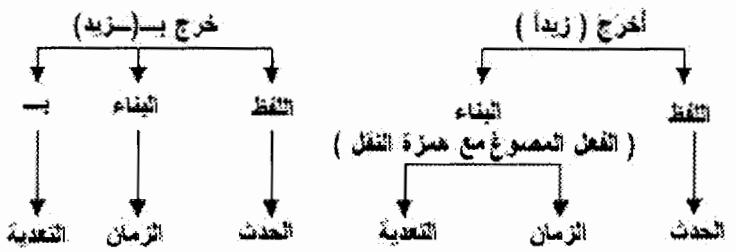

فإن قلت: وما علاقة ذلك كله بالدال المقطع ؟ فالجواب: إنه إذا كان ما قرره ابن جني من أن الباء جزء من الفعل لمعاقبة الهمزة الداخلة في بنائه – وهي جزء منه – وجهاً صحيحاً، فإننا نجد أنه قد يفصل بين هذا الحرف والفعل الذي هو جزء منه بكلمة أخرى، ولتكن الفاعل في مثل قوله تعالى: ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾، إذ المعنى: أذهب الله نورهم، لأن الباء قد عاقبت الهمزة التي هي جزء من الفعل، وما دامت الباء بهذا الاعتبار جزءاً من الفعل فقد فصل بينها وبينه لفظ الجلالة الواقع فاعلاً. وهذا قد يكافئ تماما ما ذكره مارتينيه عن الدال المقطع في اللغة الفرنسية. ولا يقدح في ذلك أن الهمزة دلت – في بناء الفعل – على التعدية والزمن الماضي، لأننا رأينا (nous) أيضا قد دلت على المتكلم الجمع وعلى التصريح.

ومما يمكن اعتباره من هذا الضرب من الدوال في العربية الفعل (رغب) – وهو من الأفعال التي ذكرها ابن جني – الذي لا يتضح معناه ولا يكتمل إلا بما يصاحبه من حروف، فنحن نقول: رغب في الشيء، إذا أراده، ورغب عنه، إذا لم يرده[1]، فكأن (في) و(عن) من تمام الفعل، وبدونهما قد يلتبس المعنى، وقد وقع ذلك فعلاً عند المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾ [النساء ١٢٧]، فقال بعضهم: ترغبون في، وقال بعضهم الآخر: ترغبون عن[2]. وقد خرّج الطاهر بن عاشور ذلك على احتمال إرادة المعنيين معاً، فيكون ذلك من بلاغة

(١) الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان. بيروت ، لبنان ، ١٩٩٠، ص٨٨. مادة (ر غ ب).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥ هـ، ٥/ ٣٠٣-٣٠٤.

الإيجاز في القرآن الكريم، والمعنى: ترغبون عن نكاح بعضهن وفي نكاح بعض آخر(١). وإنما ذكرنا أن هذا الفعل هو من نوع الدال المقطع، لأن معنى الفعل لا يتم إلا بأحد الحرفين من جهة، ولأنه يَفصِل بين هذا الفعل وذاك الحرف الفاعل، مثلما رأينا في: ذهب الله بنورهم، فيقال: رغب زيد في كذا، ورغب محمد عن كذا.

كذلك يمكن التمثيل للدال المقطع في العربية بما ذكرناه في بداية الدراسة من نحو: يكتبون، إذا اعتبرنا ياء المضارعة مع الواو تدلان على الفاعل، لأن الفاعل في مثل هذا القول لم يُستدَل عليه بالواو وحدها – كما قد يُفهم من إعراب النحاة لها فاعلاً – إنما هو من اجتماع الواو الدالة على كونه جمعاً مذكراً والياء الدالة على كونه غائبا، أي (هم)، والدليل على ذلك أننا مع المخاطب نقول: تكتبون، فتبقى الواو دالة على معنى الجمع، وتكون التاء دليلاً على كون الفاعل مخاطباً (أنتم)، ونفس الشيء يقال في المثنى: يكتبان، وتكتبان، وجمع النسوة: يكتبن، وتكتبن(*). ويكون التحليل كما يلي:

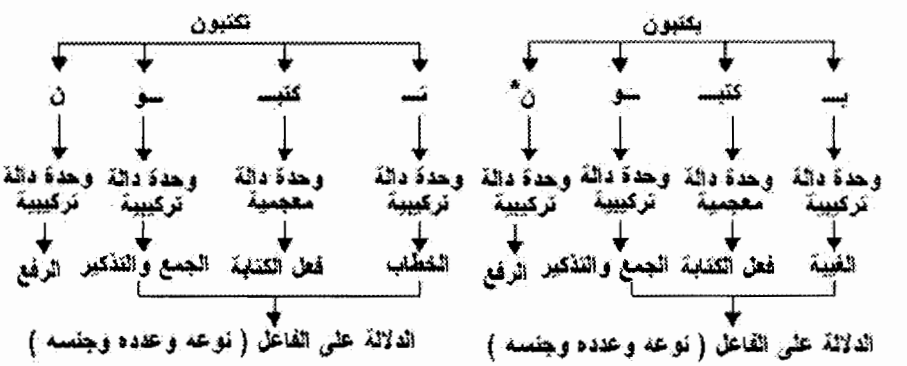

(١) الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ٥/٢١٣.

(*) إنما جعلنا النون وحدة دالة تركيبية لأنها تدل على الرفع، بخلاف حذفها الذي يدل على الجزم أو النصب، يقول ابن جني: (وتلحق علماً للرفع في خمسة أفعال، وهي: تقومان، ويقومان، وتقومون، ويقومون، وتقومين، ونحوه، ولا تحذف هذه النون إلا لجزم أو نصب). سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٧.

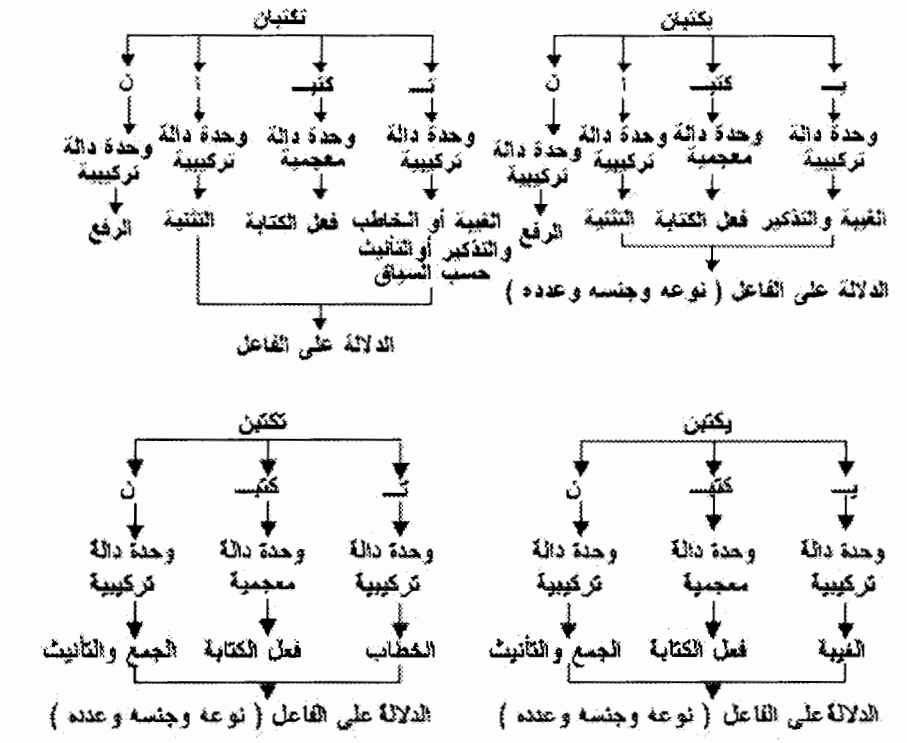

وإنما جعلنا الياء في (يكتبان) دالة على الغيبة والتذكير لأننا حينما نُسند هذا الفعل للمثنى الغائب المؤنث تأتي التاء عوضاً عن الياء للدلالة على التأنيث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفاعل إذا كان مثنى غائباً مؤنثاً كافأت صورة الفعل الذي أُسند إليه صورته إذا هو أُسند إلى المثنى المخاطب المذكر أو المؤنث، ومن هنا ذكرنا أن السياق هو الفيصل، فإما أن يكون: هما تكتبان، أو أنتما تكتبان. ويجعل بعض القدماء الياء في مثل: يكتبون، ويكتبن.. دالة على معنى المضارعة، وأرى أن الأوْلى في هذا المعنى أن يُعزى إلى الصيغة، وإن كانت الياء، أو التاء أو الألف أو النون، قرينة لفظية عليه.

ومما يتصل بالدوال وتقطيع الكلام مجيء بعض الوحدات الدالة مركبة من كلمتين شكلياً، ولكنها تدل على معنى واحد (مفرد)، ونحن في هذه الحالة لا

يمكننا أن نعطي أي جزء من الجزأين دلالته التي كان يتمتع بها قبل التركيب، لأنه لم يعد للمعنى الجديد أي علاقة بهما وهما مفردان، وتعد هذه الظاهرة في اللغة عامة من أهم العوائق التي تصادف مزدوج اللغة ومدى نجاحه في الفصل بين البنى اللغوية التي يستعملها بالتناوب بجميع دقائقها، فقد يعتقد الفرنسي – كما يذكر مارتينيه – أن معظم الحالات التي يقول فيها (chien) بالفرنسية يستطيع أن يقول فيها (dog) بالإنجليزية، فيدعوه هذا الاعتقاد إلى أن يساوي بينهما في جميع السياقات والمواقف فيسمي شطيرة السجق بالفرنسية (chien chaud) نسبة إلى تسميتها (hot-dog) بالإنجليزية، وهذا ما يحدث في كندا أحياناً وتكون النتيجة إذا صح القول وحدة ذات دالين ومدلول واحد. وهذا التداخل ليس حكراً على هذا المستوى في اللغة، بل يظهر في جميع مستوياتها التي يكون بينها اتصال، كما يظهر أيضاً بمختلف النسب، ولعل من أهم نتائج مثل هذا التداخل ـ أو التركب ـ في مجال المفردات التوسع في معاني واستعمالات بعض الكلمات، وبروز ترجمات حرفية أو شبه حرفية، أي الربط بين دليلين لغويين موجودين أصلاً طبقاً لنموذج أجنبي مثل: fin de semaine في اللغة الفرنسية طبقاً لكلمة week-end الإنجليزية(١).

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها (pomme de terre) التي يعبر عنها في العربية بكلمة (بطاطس)، و(jeune fille)، التي تقابلها في الإنجليزية كلمة (girl)، وفي العربية كلمة (فتاة)، و(téléphone) التي تقابلها كلمة (هاتف) في العربية، و(oeil de boeuf) التي تعني كوة دائرية، ولا علاقة لها بالعين والثور إلا من جهة التشبيه، وهذا مما يجب أن يراعى في عملية الترجمة. ومثال ذلك في اللغة الألمانية أيضاً قولهم: untersagen، بمعنى منع، وهي مركبة من unter بمعنى تحت، و sagen

(١) انظر: Eléments de linguistique générale, p169-170

بمعنى قال[١]. وقد يعتبر المحلل اللساني بعض الكلمات المركبة من نفس الفصيلة بالنظر إلى المبنى دون المعنى، إذ قد يعتبر avalanche (بمعنى : انهيار ثلجي) من متفرعات avaler (ابتلع)، كما قد يعتبر cevoir تجمع بين recevoir (استلم) و percevoir (أدرك) أو décevoir (خيب الآمال)، ولا علاقة بينها عدا التجانس في المبنى.

ونتساءل بعد هذا: هل تعرف العربية مثل هذا النوع من الكلمات ؟ وهل تفطن له علماء العربية مبنى ومعنى؟

سنكتفي في الإجابة عن هذا التساؤل المركب بنص هو غاية في الدقة، نستدل به على وجود هذا النوع من الكلمات، وتفطن علماء العربية له في آن واحد، يقول ابن سينا: " اعلم أن اللفظ قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً، واللفظ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه، مثل تسميتك إنساناً بعبد الله، فإنك حين تدل بهذا على ذاته لا على صفته من كونه عبد الله فلست تريد بقولك (عبد) شيئاً أصلاً، فكيف إذا سميته بـ (عيسى). بلى في موضع آخر قد تقول: عبد الله وتعني بـ (عبد) شيئاً، وحينئذ يكون عبد الله نعتاً له لا اسماً، وهو مركب لا مفرد "[٢]. فالمرتكز الذي بنى عليه ابن سينا الفرق بين اللفظ المفرد واللفظ المركب هو المعنى، فإذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى فهو مركب من جزأين دل كل منهما على جزء معنى المركب، وإلا فهو مفرد رغم تركبه من كلمتين شكلياً، ولا يخفى ما في هذا التحديد من علاقة بما رأيناه عند اللغويين في تعريفهم للكلمة. وقد عالجنا ذلك بما يغني عن إعادته هنا، لكن الجديد في هذا النص، هو موازنة ابن سينا بين عبد الله وعيسى، وهي موازنة تقوم على استبدال أحدهما بالآخر إذا كانا اسمين علمين، ومعنى ذلك أنهما ينتميان إلى

(١) انظر: ibid. p93-94

(٢) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات. ت: د. سليمان دنيا. دار المعارف، القاهرة. ط ٣، ١٩٨٣، ١/١٤٣.

نفس الجنس، وما دام المفهوم من تسمية شخص بعيسى معنى مفرد، فإن المفهوم من تسمية آخر بعبد الله معنى مفرد أيضاً، لأنهما من نفس الجنس (اسم علم)، وهما يتعاقبان في الركن الاستبدالي، فلا فرق بين أن تقول جاء عبد الله، وجاء عيسى، وجاء محمد.. الخ، غير أن عبد الله لو كانت وصفاً لشخص – لا اسماً – فإننا نكون أمام لفظ مركب يدل كل جزء من جزأيه على جزء المعنى المركب الذي هو عبوديته لله، فعبد تدل على العبودية، والله تدل على من توجبت له هذه العبودية، بخلاف لو كانت اسماً، إذ لا يدل أي جزء من الجزأين على معنى أصلا كما يذكر ابن سينا.

ويمكن التمثيل لذلك تحليلياً بالشكل التالي:

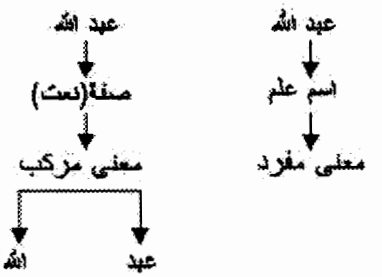

وإلى مثل هذا المعنى ذهب رضي الدين الاستراباذي فقال تعليقاً على تعريف ابن الحاجب للكلمة – الذي ذكرناه سابقاً –: " قوله: (لمعنى مفرد) يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له كمعنى ضَرْبٌ ونصْرٌ(*)، فالمعنى

(*) وقد اعتمد بعض النحاة على هذا الفرق بين الفعل والمصدر في إثبات أن المصدر هو أصل الاشتقاق كما قال البصريون، إذ رأى أولئك النحاة أن المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان، وما يدل على معنى واحد كالمفرد، وما يدل على معنيين كالمركب والمفرد قبل المركب. (العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب. ت: غازي مختار طليمات. دار الفكر، دمشق. ط١، ١٩٩٥، ١ / ٢٦٠). وقد شرح ذلك العكبري بقوله: " وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على =

المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو: ضرْب زيد، وعبد الله، إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، وكذا لفظهما، لأن المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك، واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه "[١]. وقد ذكر التهانوي الخلاف بين حد النحاة للمفرد والمركب وحد المناطقة، ليس هنا موضع الإفاضة فيه[٢]. ولكن يهمنا هنا قوله: "وبالجملة فالعلم المفرد اسم حقيقة، والمركب اسم حكماً، لأن معناه معنى الاسم"[٣]. وبهذا الاعتبار يكون (بعلبك) و(سيبويه) و(عمرويه) و(سعدويه) – وما جرى مجراها – وكذا (بختنصر) وتأبط شراً – أعلاماً – كلمات مفردة لا مركبة، على الرغم من أن (بعل) اسم صنم، و(بك) اسم سلطان، ولكنهما ركبا وجعلا اسماً واحداً، وسمي به البلد الذي كانا فيه، و(سيب) أيضاً اسم بني مع كلمة (ويه) فجعلا اسماً واحداً، وكذا عمرويه وسعدويه، و(بخت) معرّب (بوخت)، بمعنى الابن، و(نصر) اسم صنم، وكذا تأبط من باب التفعل من الإبط وركب مع كلمة شر (إذا جعلت علماً لا وصفاً)[٤]. وقد فرّق بعض النحاة في مثل هذه الأعلام بين معانيها قبل النقل إلى العلمية وبعده، يقول السيوطي– فيما نقله عن ابن يعيش –: " المركب من الأعلام هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة

= الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد، ولا تركيب إلا بعد الإفراد، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده ". العكبري، مسائل خلافية في النحو. ت: محمد خير الحلواني. دار الشرق العربي، بيروت. ط١، ١٩٩٢، ١/ ٧٥-٧٦.

(١) شرح الكافية ١/ ٣.

(٢) انظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون. ت: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م. ٢/ ١٨٥ وما بعدها. و٣/ ٤١٣ وما بعدها.

(٣) نفس المصدر ٣/ ٤١٤.

(٤) انظر: نفس المصدر ٢/ ١٨٥ بتصرف.

واحدة، وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك، وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه. وهو على ثلاثة أضرب: الجملي، نحو: تأبط شراً، وشاب قرناها، وبرق نحرُه. والإضافي، نحو: ذي النون، وعبد الله، وامرئ القيس. والمزجي وهو اسمان ركب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد، نحو: حضرموت، وبعلبك، ومعديكرب، وشُبّه بما فيه هاء التأنيث، ولذلك لا ينصرف، ومن هذا النوع سيبويه، ونفطويه، وعمرويه، إلا أنه مركب من اسم وصوت أعجمي..."(١).

كما أشار ابن السراج إلى تلك الدلالة الإفرادية التي يدل عليها الاسم المركب من جزأين لكل منهما معنى قبل التركب، وقد كان ذلك في معرض حديثه عن عدم عمل لام التعريف في الاسم بعدها لأنها صارت كالجزء منه، مقارناً إياها بالمضاف إليه؛ لأنهما يتعاقبان وكل منهما يعد جزءاً من الاسم، يقول في ذلك: "فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل، قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم، ألا ترى قولك: الرجل، يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد، نحو قولك: عبد الملك، ولو أفردت عبداً من الملك لم يدل على ما كان عليه عبد الملك"(٢).

وكذلك فعل ابن يعيش – فيما أثبتناه عنه سابقاً – حين ذكر أن (ضربا) و(ضربوا) ونحوهما، كل واحد منهما لفظة، وفي الحكم كلمتان، الفعل كلمة، والألف والواو كلمة، لأنها تفيد المسند إليه، وأنك لو سمّيت بهما، يعني (ضربا) و(ضربوا)، إنساناً كان كل منهما كلمة واحدة، لأنك لو أفردت الألف والواو في

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو. دار الكتب العلمية، بيروت. دون ط. ١/١١٣-١١٤.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو. ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦، ١/٥٦.

هذه الحالة، لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية[١].

وقد أثر القول بتركب مثل هذه الأقوال أو إفرادها على أحكام النحو واختلاف النحاة حولها، وقد كان القول بدلالة الجزأين إذا ركبا معاً على معنى مفرد من الحجج التي عرضها البصريون أمام الكوفيين في عدة مسائل، نذكر منها ما جاء في مسألة (هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة)، إذ رأى الكوفيون أنها تجوز، ورأى البصريون أنها لا تجوز، وليس يعنينا جميع ما ذكره الفريقان من حجج، أو الرأي الراجح منهما، بقدر ما يعنينا أمر ما استدل به البصريون وعلاقته بما نحن بصدده. فقد احتجوا بأن الاسمين – النيف والعشرة – قد جعلا اسماً واحداً، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض، فكذلك هاهنا. وأن بيان هذا أن الاسمين لما ركبا دلا على معنى واحد، والإضافة تبطل ذلك المعنى، فنحن عندما نقول: قبضنا خمسة عشر، من غير إضافة، دل على أننا قد قبضنا خمسة وعشرة، وإذا أضفنا فقلنا: قبضنا خمسة عشر، دل على أننا قد قبضنا الخمسة دون العشرة، وذلك كما لو قلت: قبضت مال زيد، فإن المال يدخل في القبض دون زيد، وكذلك: ضربت غلام عمرو، فإن الضرب يكون للغلام دون عمرو، وأنه لما كانت الإضافة تبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز[٢]. وقد عبر الأنباري عن هذا المعنى بدقة أكثر حين رد على الكوفيين بقوله: " وأما قولهم: إن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء التي يجوز إضافتها، فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها، قلنا: إلا أنه مركب والتركيب ينافي الإضافة، لأن التركيب أن يُجْعَل الاسمان اسماً واحداً لا على جهة الإضافة فيدلان على مسمى واحد بخلاف الإضافة فإن المضاف يدل على مسمى والمضاف إليه يدل على

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ت: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط ١٩٨٢، ١/ ٣١٠.

(٢) نفس المصدر ١/ ٣١٢.

مسمى آخر، وإذا كان التركيب ينافي الإضافة، كما أن الإضافة تنافي التركيب ـ على ما بينا ـ وجب أن لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى. والله أعلم "(١).

ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره الفيومي من أن (سام أبرص) اسمان جعلا اسماً واحداً، فإن شئت أعربت الأول وأضفته إلى الثاني، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثاني، ولكنه غير منصرف في الوجهين، للعلمية الجنسية ووزن الفعل، وقالت العرب في التثنية والجمع: ساما أبرص، وسوامّ أبرص، وربما حذفوا الاسم الثاني فقالوا: هؤلاء السوامّ، وربما حذفوا الأول فقالوا: البِرَصة والأبارص(٢). وكل ذلك يعني أن العرب قد عاملت الاسمين معاملة الاسم الواحد في الإعراب والتثنية والجمع لأن في أحد الجزأين دليلاً على الآخر.

وكما رأينا عند مارتينيه فإن هذه الظاهرة لا تقتصر على هذا المستوى فحسب، بل تظهر في مستويات عدة، إذ نجدها مثلاً في قول النحاة ببساطة بعض الحروف والأدوات أو تركبها، ملتمسين علة القول بتركبها في حكم جزأيها ومعنييهما قبل التركيب وبعده.

ونجد أن القول بوجود حرفين ـ بعد امتزاجهما وتركبهما في شكل حرف واحد ـ أو القول ببساطة الحرف وعدم تركبه، يؤدي إلى تغيير في تحليل الكلام ومراعاة نظمه في التقديم والتأخير، وهذا الاعتبار هو الذي جعله بعض القائلين بتركب الحرف من حرفين أو أكثر دليلاً على هذا التركب، يقول ابن جني مثلاً – منتصراً لمذهب الخليل في تركب (لن) من (لا) و(أن): "وذلك أن أصلها عنده (لا) (أن)، وكثر استعمالها فحذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقت ألف (لا) ونون (أن)

(١) المصباح المنير. ص ١٧٠، مادة (ب ر ص).

(٢) انظر: شرح المفصل ١ / ٧١.

وهما ساكنتان فحذفت الألف من (لا) لسكونها وسكون النون بعدها، فصارت لن، فخلطت اللام بالنون وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع بينهما حكم آخر، يدلك على ذلك قول العرب: زيداً لن أضرب، فلو كان حكم (أن) المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها وتركيب النون مع لام (لا) قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب لما جاز لزيد أن يتقدم على (لن)، لأنه كان يكون في التقدير من صلة (أن) المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها.. "[1]. وقد ارتكز ابن جني في حكمه هذا على أن امتزاج الحرفين وتركبهما يجعل لهما حكما جديداً لم يكن لهما قبل الامتزاج؛ ومن ثم فإن هذا الامتزاج يفقد كل حرف من الحرفين الممزوجين حكمه الذي كان له قبل ذلك.

وقد اعتمد على هذا المنطلق الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) في الرد على الكثير من المسائل النحوية المتعلقة بالعمل النحوي لبعض الأدوات أو الحروف، فهو مثلاً يرد على الفراء ومن تبعه من الكوفيين حين قالوا – في بيان عامل النصب في المستثنى، وهو (إلا) عندهم – إن (إلا) مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإن، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، مشبهاً لها في ذلك بـ (لولا) في تركبها، وبحتى في إعمالها عملين: النصب والجر[2]، بقوله: " لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل، لأن إن الثقيلة إذا خففت بطل عملها خصوصا على مذهبكم. وأما تشبيهه لها بـ (لولا) فحجة عليه لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب. ت: د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. ط١، ١٩٨٥، ج١ ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٦١- ٢٦٢.

ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ويحدث لها بالتركيب حكم آخر، وهو لا يقول في إلا كذلك بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب... وأما تشبيهه لها بحتى فبعيد، لأن حتى حرف واحد وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين في حالين مختلفين، فإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم فيه غيره، وإن ذهب به مذهب حرف العطف لم يتوهم فيه غيره، بخلاف إلا فإن إلا عنده مركبة من إن ولا وهما منطوق بهما فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به فبان الفرق "(١).

هذا، وقد اختلف القدماء من نحاة العربية في بساطة بعض الحروف أو تركبها، ونحن لن نخوض في سرد الكثير من ذلك، وسنقتصر في تأكيده على بعض الأمثلة فقط.

فمذهب الخليل مثلاً ـ في المسألة السابقة ـ أن (لن) مركبة من (لا) و(أن)، ولكن العرب حذفت الهمزة لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم، وجعلت بمنزلة حرف واحد، مثلها في ذلك مثل (هلاّ)، المركبة عنده من (هل) و(لا). ومذهب سيبويه بخلاف ذلك، وقد استدل على بطلان مذهب أستاذه الخليل بأننا نقول: أما زيدا فلن أضرب، لأن الفعل صلة لـ(أن) وقد تقدم معموله عليها، يقول في ذلك: "فأما الخليل فزعم أنها لا أن... ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيدا فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيدا فلا الضرب له"(٢)، أي أن الفعل ـ بمفعوله المقدم ـ صلة لأنْ المحذوفة الهمزة، ولا يجوز تقدم

(١) نفس المصدر ١/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب. ت: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت. ط١، ٣/ ٥.

شيء من الصلة على الموصول سواء كان موصولاً حرفياً أم اسمياً؛ ومن ثم فإن جواز: أما زيدا فلن أضرب، ينفي كون (لن) مركبة من (لا) و(أن). وقوله في موضع آخر: "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل، ولكنه كالفاء والواو، وهو على حرفين أكثر لأنه أقوى، وهو في هذا أجدر أن يكون إذ كان يكون على حرف... فمن ذلك أم وأو وقد بُيّن معناهما في بابهما، وهل وهي للاستفهام، ولم وهي نفي لقوله: فعل، ولن وهي نفي لقوله: سيفعل..."(١)، فقوله - فيما يبدو - (ولكنه كالفاء والواو) إشارة منه إلى أنها بسيطة مثلها مثل الفاء والواو وليست بمركبة.

وقد رد ابن جني على سيبويه ما ألزمه الخليل من جواز: أما زيداً فلن أضرب، بأن ذلك إنما كان لأن الحرفين قد صار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع بينهما حكم آخر، ومن ثم فلو كان حكم أن المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها وتركيب النون مع لام لا قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب لما جاز لزيد أن يتقدم على لن، مؤكداً ذلك بأن (لولا) مركبة من (لو) و(لا)، ومعنى (لو) امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى لا النفي أو النهي، فلما ركبا معا حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره(*)(٢).

ومن القضايا التي تناولها مارتينيه في كتابه ذاك ما يتصل بتحصيل (Actualisation) الوحدة الدالة، وهو دلالتها على معنى يحسن السكوت عليه

(١) نفس المصدر / ٢٢٠٤.

(*) وهذا المعنى هو ما ذهب إليه سيبويه نفسه بقوله في موضع آخر: "... ومثل ذلك: هلاّ ولولا وألاّ، ألزموهن لا، وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض" (الكتاب ٣ / ١١٥)، وقوله عن لا: "وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك (لولا)، صارت لو في معنى آخر كما صارت حين قلت (لوما)، تغيرت كما تغيرت (حيث) بـ (ما) و(إن) بـ (ما)" (نفس المصدر ٤ / ٢٢٢)، أي أن هذا المعنى مستفاد في هذه الحروف المركبة عنده بعد التركيب لا قبله.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب. ت: د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣، ١ / ٣٠٥-٣٠٦.

كما هو عند نحاة العربية في مفهوم الفائدة المجسِّدة للكلام ، فقد رأى أن كلمة (fête) لا تؤدي لوحدها خطاباً لغوياً تاماً، وأنها حتى تحقق ذلك لا بد لنا من زرعها ضمن الواقع، نفياً أو إثباتاً لوجودها، ومن ثم فإنه لا بد ـ كما يقال ـ أن نحصّل الوحدة الدالة، الأمر الذي يتطلب وجود سياق، أي وحدتين دالتين على الأقل، بحيث تختص إحداهما بحمل الخطاب بينما تعتبر الأخرى هي المحصّلة. والفرنسية عنده لغة من هذا النوع، غير أنه يبدو أن مثل هذه الحالة، وهي تحصيل الوحدة الدالة الواحدة، لا توجد إلا في صيغ الأمر والشتم والتحية، مثل: - va! cours - vite! - ici! - traître! - salut! . أما في الأجوبة مثل: - oui - non - jean - de- main، فإن السؤال هو الذي جهّز مسبقاً السياق اللازم للتحصيل. وفيما عدا هذه المواضع لا تكون الأقوال التي تشتمل على وحدة دالة وحيدة سوى صيغة مختصرة من أقوال أطول تحمل المعنى نفسه، مثل: !défendu، بدلا من: c'est défendu[1].

والعربية يمكن تصنيفها من هذا النوع أيضاً، وذلك لعدة اعتبارات، لعل أولها اشتراط النحاة أن يتركب الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها من وحدتين ـ أسندت إحداهما إلى الأخرى ـ على أقل تقدير، ولا يكون ذلك إلا بين اسمين أو اسم وفعل، ولا ثالث[2]، نحو: زيد قائم، وقام أخوك، بخلاف نحو: زيد، وغلام زيد، والذي قام أبوه، فلا يسمى شيء من هذا مفيداً؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه[3]، فالمثال الأول عبارة عن كلمة واحدة، والفائدة كما يقول ابن جني لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول[4]، والمثال الثاني

(1) Eléments de linguistique générale, p124-125.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. دار الجيل، بيروت. ط٥، ١٩٧٩، ١ / ١١.

(٣) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب. ت: ح. الفاخوري. دار الجيل، بيروت. ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. ص: ٣٤.

(٤) الخصائص ٢ / ٣٣١.

عبارة عن تركيب، ولكنه ليس إسنادياً، ولا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والثالث، وإن كان يحوي علاقة الإسناد إلا أنه لا يعبر عن معنى تام يحسن السكوت عليه. وعلى هذا الأساس اعتبر النحاة – على خلاف ما هو في الفرنسية – فعل الأمر، كلاماً يحسن السكوت عليه؛ لأنه مركب من فعل وفاعل مستتر، وليس كلمة واحدة، يقول ابن عقيل معلقا على تمثيل ابن مالك للكلام المفيد بفعل الأمر (استقم): " . . . قول المصنف (استقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر، والتقدير: استقم أنت "(١). وكذلك الحال في الأمر بـ: اركض، وأسرع. وأما في مثل قولنا في ذم شخص: خائن، فإن تقدير المعنى على حذف المبتدأ، أي: أنت خائن، وقد ذكر النحاة أن المدح والذم من مواطن حذف مثل هذا المبتدأ(٢). وأما التحية فقد ذكر ابن هشام في قوله تعالى: ﴿قال سلام قوم منكرون﴾ (هود ٦٩)، أن في الكلام حذفاً، وهو حذف الخبر، والتقدير: سلام عليكم(٣)، وذكر العكبري أنه مرفوع على وجهين: أحدهما ما ذكره ابن هشام، والآخر أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: أمري سلام، أو جوابي، أو قولي(٤). ومن هنا نستخلص أنه ليس في العربية كلمة دالة على معنى مفيد يحسن السكوت عليه إلا بتقدير محذوف، سواء دل عليه السياق اللغوي أو سياق الحال، كما هو وارد في أمثلة مارتينيه، وكما هو معروف لدى نحاة العربية، والأمثلة على ذلك كثيرة، لعل أبرزها قول ابن هشام عن حذف المسند إليه فاعلاً أو نائب فاعل: " كقولك: زيد، جواباً لمن قال لك: من قام ؟ أو من ضرب ؟ فزيد في جواب الأول فاعل فعل محذوف، وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعل محذوف ، وان

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق. ط٢، ١٩٨٥، ١/١٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١/٢١٧.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٦٩٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/٣٦.

شئت صرحت بالفعلين فقلت: قام زيد وضرب عمرو "[1]، أو قول ابن عقيل: "يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً... فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندكما؟ فتقول: زيد، التقدير: زيد عندنا...ومثال حذف المبتدأ أن يقال: كيف زيد؟ فتقول: صحيح، أي هو صحيح، وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت: زيد عندنا، وهو صحيح "[2]، وقوله عن الجواب بـ (نعم): "... قولك: نعم، في جواب: أزيد قائم، إذ التقدير: نعم زيد قائم"[3]، بل وقد يستدل على المحذوف بنغمة الكلام على ما ذكره ابن جني في حذف الصفة[4].

وكل هذا يعني بدوره أن تحليل الأقوال قد يكون مختلفاً بين اللغتين الفرنسية والعربية في هذا السياق بالذات، ففي حين ينظر المحلل البنيوي إلى الكلام على أنه عبارة عن مجموعة من الوحدات اللغوية الظاهرة، فيكون تحليله منصباً على ما هو ظاهر، ينتبه النحوي ـ محلل العربية ـ إلى ما يسمى عند القدماء بالتقدير، وهو من المفاهيم الدقيقة التي تبين أن نحاة العربية لم ينظروا إلى الكلام كتسلسل لوحدات اللغة الظاهرة، بل راعوا المواضع التي قد تكون شاغرة في الكلام، والتي يصلح أن يشغلها عنصر لغوي، تكملة للمعنى ووصولاً إلى الفائدة المرجوة من الكلام، أو زيادة فيهما، إذ عندما يعتبر مارتينيه: va أو cours، وغيرها من الأمثلة التي ضربها لتحصيل الوحدة الدالة الواحدة، فإن علماء العربية يرون في مثل أفعال الأمر هذه، وفي غيرها من الأمثلة، أن الكلام لا تتم له الفائدة إلا بإضافة عناصر تتمم الإسناد، ففي الأمر بـ: اذهب، واركض، وتعال، يوجد ضمير مستتر هو الفاعل

(١) شرح شذور الذهب ص ١٨٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٤.

(٣) نفس المصدر ١ / ٢٤٦.

(٤) انظر: الخصائص ٢ / ٣٧٠-٣٧١.

(أنت)، وفي لفظ التحية: سلام: هناك محذوف، مسند أو مسند إليه، كما رأينا. ومن ثم فإن القدماء لا ينظرون إلى ظاهر الأقوال، بل إلى ما يجب أن يكون به تمام الكلام، وما دل عليه الدليل. وهم بذلك يتجاوزون تسلسل الكلام الذي يراعيه البنويون، وينظرون إلى النسبة المقدَّرة التي سماها تشومسكي بالبنية العميقة، في مقابل البنية السطحية.

وقد يتصل هذا المبحث الهام بمبحث آخر أشار إليه مارتينيه في تمثيله بـ (défendu)، وهذا المبحث هو مبحث الاقتصاد اللغوي (Economie de la langue)، الذي يعني التعبير عن المعاني والأغراض بأقل جهد ممكن، وهو كما فهمه مارتينيه يخضع لقانون عام يخضع له السلوك الإنساني هو بذل أدنى جهد ممكن، إذ لا ينفق الإنسان إلا بالقدر الذي يحقق له أغراضه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد في اللغة قد يدعو إليه الخمول الذي تميل إليه الذاكرة والنطق، فعوض أن ينطق الإنسان بكلمة مركبة من وحدتين يستطيع أن يستبدلها بكلمة ذات وحدة واحدة تؤدي الغرض نفسه، ولكنه في هذه الحالة يكون قد زاد في عدد الوحدات التي يستعملها في حديثه، ويشير مارتينيه في هذا الصدد إلى نقطة أراها مهمة جداً، وهي الاستعمال، وذلك أن المتكلم لا يختار هذا الحل، الذي هو الاقتصاد باختيار تسمية قصيرة، حتى ولو كان في ذلك تحميل الذاكرة جهداً أكبر، إلا إذا كان الشيء المراد التعبير عنه مما يكثر ذكره، لأنه إذا كان ذكر هذا الشيء بالاسم لا يرد إلا في حالات قليلة كان من دواعي الاقتصاد عدم إجهاد الذاكرة والاحتفاظ بالتسمية الأكثر طولاً. وعلى ذكر الطول والقصر فإن من مظاهر الاقتصاد أن تكون التسمية القصيرة المؤلفة من وحدة واحدة اختصاراً لتسمية أطول مثل: (ciné) أو (cinéma) بدلا من (cinématographe)، و(métro) بدلاً من (chemin de fer métropolitain). وهناك عوامل أخرى قد تتحكم في هذه

الظاهرة أيضاً[1].

وقد أعاد مارتينيه طرفاً من هذا القول عند حديثه عن التواتر والبنية في المفردات اللغوية، ويعني بالتواتر هنا ـ حسب ما فهمت ـ كثرة الاستعمال، إذ رأى أن الثابت والأكيد أن زيادة التواتر (أو كثرة الاستعمال) تؤدي إلى اختصار المباني الإفرادية، وأنه عندما كان هناك حفر لأنفاق تحت الأرض في باريس للنقل العمومي كان الناس يتحدثون يومئذ عن (chemin de fer métropolitain)[*]، وهي تسمية مكونة من أربع وحدات دالة. أما اليوم وقد أصبحت وسيلة النقل هذه واقعاً معاشاً مرتين في اليوم الواحد بالنسبة لعدة ملايين من أهل باريس، فإنها تسمّى ـ عالمياً تقريباً ـ بوحدة دالة واحدة هي (métro)، وهذا المثال الشهير قد مر بمرحلتين أثناء اختصاره: أولاً، اختصار بإبعاد العناصر غير النوعية (ici chemin de fer)، والنتيجة (métropolitain). ثانيا، اقتطاع لم يترك سوى قطعة لم تكن لها سابقاً أي دلالة (métro)[2].

إن الحديث عن الاقتصاد اللغوي عند مارتينيه لا يعني بحال الحديث عن لغة دون أخرى، لأنه ـ كما يذكر ـ يدخل في إطار جنوح السلوك الإنساني عموما إلى بذل أقل جهد ممكن، وهذا ما يجعله أمراً عاماً لجميع اللغات، مع اختلاف ـ ربما ـ في طرائقه ودواعيه. ولكن يبقى أهم مرتكز يرتكز عليه هذا الاقتصاد ما أشار إليه مارتينيه بالتواتر أو الاستعمال، إذ نجد في العربية مثلاً أن كثرة الاستعمال كانت دافعاً قوياً إلى أن يلجأ العربي إلى الاختزال أو استبدال وحدات أقل بوحدات أكثر للتعبير عن نفس الشيء طلباً لبذل جهد أقل في عملية التواصل والتبليغ. وقد عالج الدكتور فخر الدين قباوة هذه الظاهرة في اللغة العربية بجميع أبعادها في كتابه (الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة)، فبين اعتماد العربية كغيرها من

(1) Eléments de linguistique générale, p176-177-178.

(*) أي: سكة حديد العاصمة.

(٢) انظر: ibid. p187-188

اللغات على هذه الظاهرة بما يغني عن إعادة إثباته وتأكيده، ولكن يعنينا هنا ما ذكره من أن اللغة العربية تنزع في تطورها كسائر اللغات إلى السهولة والتيسير، ولذلك نراها في ابتغاء التوفير للجهدين: الذهني والعضلي للإنسان، تتخلى عن كثير من التفريعات المعقدة، والأنظمة التعبيرية المختلفة، والصيغ الشكلية المُجْهِدة، والأصوات العسيرة النطق(١).

وقد ذكر لذلك عدة أمثلة تفطن إليها نحاتنا ولغويونا قديماً حينما كانوا يصفون مظاهر العربية وتطورها، ملتمسين في ذلك مقاصد العرب في كلامها بما يتلاءم وقانون الاقتصاد اللغوي، يقول فخر الدين قباوة مثلاً: "وقد كان العربي في التواصل والخطاب على وعي تام للمرامي الاقتصادية، ينزع إليها ويدرك وظائفها الواقعية، وخدمتها لتخفيف الجهد والمعاناة، ولا سيما التراكيب التي يكثر استعمالها في التعبير، وعلى ذلك جاءت عنهم (إيش)، اختصارا لقول: أيُّ شيء؟ واختصروا (من أجل أنك فعلت) فقالوا: أجنَّك فعلت، والقسم بـ(إي والله) صار عندهم: إيْوَ، و(أنعِم) صار في اللفظ: عِمْ... وكان ذلك حاضراً في أذهان النحاة أيضاً، وهم يحللون كلام العرب، ويضعون المقاييس والضوابط، ويفسرون الظواهر الاقتصادية في التركيب. وقد عبّروا عنه بالتخفيف والاستخفاف والاستغناء لكثرة الاستعمال. ولذا كان أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) يذكر أن العرب حذفوا من نحو: لا أدر، ولم يك، ولم أُبَلْ، وخذ، وكُلْ، ما لا يقتضيه القياس، لمّا كثر في كلامهم "(٢). وهناك أمثلة كثيرة ـ غير ما سبق ـ ذكرها النحاة وهي مما يطول ذكره(٣).

(١) فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد. مكتبة لبنان ناشرون، والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان. ط١، ٢٠٠١، ص ٣١-٣٢.

(٢) نفس المرجع ص ٤١. وانظر: الخصائص ٣/١٤٩ وما بعدها.

(٣) انظر: نفس المرجع ص ٤١ وما بعدها، وص ١٥٧ وما بعدها.

وفي حديثه عن خصائص الاقتصاد اللغوي تنبه إلى أنه رغم الاعتراف بشمول هذه الظاهرة جميع الألسن، فإنه قد يكون لبعضها خصائص لا تتجسد في غيرها، وذلك قوله: "على أنه لا بد من الإشارة إلى ملاحظات ترد في هذا السبيل: أولاها أن بعض الظواهر المذكورة، من اختصار التفريع، قد يرد في غير لغة العرب. ونحن لا نغالي فندعي إنكار ذلك، لأننا لا نفاخر لغات العالم بما أوردنا ولا ننافسها، وإنما نبسّط ما تتصف به لغتنا الحبيب، عملاً بما يقتضيه البحث العلمي، والدرس اللغوي المعاصر، ثم نزعم أنه إذا وجد بعض الظواهر في لغة ما فإنه محال اجتماعها كلها أو أكثرها في تلك اللغة. وبهذا نرصد الواقع العملي المتميز، ونضع أيدينا على حقائق مذهلة يتمتع بها العربي الفصيح، وقد يتناسى جاهلاً أو متجاهلاً قيمتها في ميزان الاقتصاد اللغوي المعتبَر "(١). ونحن إذ نعتز بلغتنا ومقدرتها على تكثيف المعاني واختصار المباني، وتوصيلها أغراض المتكلمين بأقل جهد ممكن - وهو ما نتوافق فيه مع كثير من اللغويين - فإننا لا يمكننا أن نزعم أن العربية قد جمعت كل ظواهر الاقتصاد اللغوي دون غيرها من لغات العالم حتى تتكثف الجهود لإجراء دراسات تقابلية ومقارنة بين العربية واللغات الأخرى، لنصل إلى ما تشترك فيه جميعها، وما تنفرد به كل واحدة منها على حدة من خصائص ومظاهر في هذا المجال، أعني مجال الاقتصاد اللغوي.

بقي أن نشير إلى مثال من العربية يجسد بدقة ما ذكره مارتينيه حول الحذف والاختصار أثناء النزوع إلى الاقتصاد اللغوي، وذلك بالمرور - في الحذف - بعدة مراحل، حتى نصل في الأخير إلى استعمال وحدة لم تكن لها دلالة من قبل، ويتعلق هذا المثال بما ذكره أحمد الحمو من أننا حينما نرى لأول مرة السفينة التي ابتدعها دنيس بابان فإننا نقول بالعربية: هذه السفينة تسير بقوة البخار، أي أننا

(١) نفس المرجع ص ٩٨.

ربطنا بين وحدات دالة موجودة أصلاً وفقاً لنظام تقليدي معروف. وعندما يصبح مثل هذا الاختراع جزءاً من الحياة اليومية فإننا لن نكتفي بالإشارة إلى وجود ترابط بين البخار وبين الحركة فوق الماء، بل لا بد لنا أن نعثر على تسمية للعلاقات التي تقوم بين الشيء الجديد وما يمكن ملاحظته على هذا الشيء. إذن ينبغي لنا القول: السفينة التي تندفع بقوة البخار... أو السفينة البخارية... كي نصل في النهاية اسم (الباخرة)[١].

هذا، ومن القضايا التي تناولها مارتينيه في كتابه المذكور ما يتعلق بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وهي - كما يذكر فاضل مصطفى الساقي - ظاهرة لها أهميتها البالغة في مجال البحث اللغوي، تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية، ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربية، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه، تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء[٢].

وقد مثل مارتينيه لذلك بعدة أمثلة من الفرنسية، وربط هذه الظاهرة لا بالمفردات فحسب، بل بها وبالوحدات الدالة التركيبية (كحروف الإضافة والأدوات.. إلخ)، كما ربطها بمدى شيوع استخدامها في حالة دلالتها على عدة معاني وظيفية، كل ذلك نستشفه من قوله: " إن تواتر وحدة دالة يستطيع أن يرتفع تحت الضغط المباشر لحاجات المجتمع. وهذا ينطبق خاصة على الوحدات التي سميناها وحدات إفرادية، لكنه قد يطال أيضا الوحدات الدالة التركيبية. إذ نجدهم في البرامج الإذاعية يستعملون كثيراً الوحدة الدالة الوظيفية (depuis)[*] في

(١) مبادئ اللسانيات العامة (الترجمة العربية) ص ١٧٧.

(٢) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. مكتبة الخانجي، القاهرة. ١٩٧٧، ص ٢٧٣.

(*) الأكثر شيوعاً أن تستعمل بمعنى (منذ)، ولكنها في المثال المذكور جاءت بمعنى (من).

مـثـل : on nous communique depuis Londres (أُعلمنا من لندن)، مما أدى إلى تغيير في تواتر هذه الوحدة في الاستعمال العام "[1]. ولعل ذلك راجع إلى اللبس الذي يكون بين depuis بمعنى (من) وبينها بمعنى (منذ). ولكن هذا اللبس ـ كما رأينا مع فاضل الساقي، وكما هو واضح من تمثيل مارتينيه ـ يزيله السياق بقرائنه اللفظية والمعنوية والحالية، الأمر الذي نستشفه من خلال تمثيله ـ في موضع آخر ـ لنقل عملية التمييز أو التفريق إلى المسند ذاته، بنحو : il entre dans la ville (دخل إلى المدينة)، و : il habite dans la ville (*) (يسكن في المدينة)[2]. وهذا يعني أن من الأدوات أو الحروف ـ أو حتى الكلمات ـ ما لا نقف على معناه الذي يؤديه في السياق إلا بمراعاة ما يتوارد معه، فنحن علمنا أن معنى dans في المثال الأول (إلى) من خلال تواردها مع الفعل entre، كما علمنا أن معناها (في) لأنها تواردت مع الفعل habite .

وهذه نقطة قد أفاض في الحديث عنها نحاة العربية قديماً وحديثاً، فتناولوها في ظاهرة التضمين، أو نيابة الحروف بعضها عن بعض، وبيّنوا أن من الحروف ما يأخذ معنى حرف آخر ؛ لأن الفعل من عادته أن يتعدى به، كما بينوا أن من الأفعال ما يتضمن معنى فعل آخر في سياق معين يكون فيه هذا الفعل متعدياً بحرف يتعدى به الفعل المضمّن، مع مراعاة وجود مناسبة بينهما . والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، يكفي في الوقوف عليها الرجوع إلى (الجنى الداني) للمرادي، أو (مغني اللبيب) لابن هشام، لنرى المعاني التي يدل عليها حرف الباء أو من أو إلى أو عن أو ما أو إن . . وغيرها من الحروف أو الأدوات في سياقات بعينها . وحتى لا نطيل الحديث

(1) Eléments de linguistique générale, p187.

(*) هذا المثال هو الذي أورده المترجم، ومثال مارتينيه : (Il erre dans la ville). وقد اخترنا مثال المترجم لأنه أوضح.

(2) ibid. p175.

في هذه النقطة الواضحة والمعروفة لدى كل مطلع على باب التضمين أو النيابة، نكتفي بإيراد بعض النماذج التي تجسد بشكل بارز أهمية القرائن في إعطاء الدلالة، وتبين أن هذا التعدد في المبنى الواحد من مستلزمات الفهم الكامل لمدلول الكلمة أو الحرف أو الأداة من واقع استعمالها.

ولعل أول هذه النماذج ما يلحظه الدارس من تعدد في المعنى الوظيفي لـ (ما)، هذا التعدد السياقي الذي يمكن اختصاره ـ على سبيل التمثيل ـ في النقاط التالية(١):

– تقوم بوظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية، ويطلق عليها النحاة في هذه الحالة اسم (ما) الاستفهامية.

– تقوم بوظيفة التعليق في الجملة الشرطية، وهي بذلك (ما) الشرطية.

– تقوم بوظيفة التعليق في الجمل المنفية، وهي بذلك نافية.

– تؤدي مع الفعل وظيفة التعبير عن المعنى المصدري، وهي بذلك مصدرية.

– تؤدي مع صيغة (افعل) وظيفة الإفصاح عن معنى تأثري هو التعجب، فتعتبر في هذه الحالة جزءا من الصيغة المسكوكة (ما أفعله) وأحد مكوناتها، وهي التي يطلق عليها النحاة (ما) التعجبية.

... وهناك وظائف غير هذه تؤديها (ما) في السياق، وما هذه الوظائف التي ذكرناها إلا بيان لتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، واكتشاف المعنى المراد من خلال السياق وما يتيحه من قرائن.

أما النموذج الثاني فيتعلق ببيان بعض تلك القرائن التي تساعد على معرفة معنى الحرف أو الأداة وظيفيا، وذلك من خلال ملاحظة ما يرد معها في السياق. إذ نجد أن للاّم المفردة مثلاً عدة معان وظيفية كالاستحقاق، والاختصاص، والتمليك،

(١) انظر: أقسام الكلام العربي ص ٣٠٨ وما بعدها.

والملك، والتعليل، والاستعلاء، وانتهاء الغاية، وتوكيد النفي.. إلخ، وأن لكل معنى من هذه المعاني سياقه الخاص، فتوكيد النفي مثلاً تدخل فيه اللام ـ سياقياً ـ على الفعل مسبوقة بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) مسندتين إلى ما أسند إليه الفعل المقرون باللام، فيكون ذلك قرينة على دلالتها على توكيد النفي(١). كما أنها تكون للتبليغ إذا دخلت على سامع لقول أو ما في معناه كـ (قلت له، وأذنت له، وفسّرت له)(٢). ومن ذلك أيضاً معاني (ال) التي تكون للتعريف، فتكون عهدية أو جنسية، وقد تخرج إلى معان وظيفية أخرى كأن تكون ضميراً موصولاً بمعنى (الذي أو التي) وجمعهما، وهي في هذه الحالة تدخل ـ سياقياً ـ على الصفات كصفة الفاعل، وصفة المفعول، وغيرهما(٣). وكذلك نجد أن كأن تؤدي في السياق عدة معان وظيفية، كالتشبيه الذي يُشترط فيه ـ سياقياً ـ أن يكون الخبر بعدها اسماً للذات، بخلاف دلالتها على معنى الشك والظن الذي يُشترط فيه أن يكون الخبر بعدها من الصفات(٤).

ويتعدى الأمر هذه المعاني الوظيفية للأدوات والحروف إلى معاني المفردات ذاتها، إذ لا نقف ـ في كثير من الأحيان ـ على معنى المفردة إلا بملاحظة ما يتوارد معها أو يصاحبها في السياق، وهو ما تناوله القدماء عندما عالجوا ظاهرة المشترك اللفظي، فكلمة صاحب قد تعني المَلِك، وقد تعني الصديق، كما قد تعني المالك، وذلك بحسب ما يصاحبها في مثل: صاحب السمو، صاحبي، صاحب الدار. كما أن الفعل (أدرك) قد يدل على عدة معان بحسب ما يصاحبه في السياق أيضاً، فهو بمعنى (عاصر) في مثل: أدرك زمانه، وهو بمعنى (رأى) في مثل: أدرك

(١) نفس المرجع ص ٣٤٣.

(٢) نفس المرجع ص ٣٤٤.

(٣) نفس المرجع ص ٣٨٢.

(٤) انظر: نفس المرجع ص ٣٩٤.

ببصره، وهو بمعنى (بلغ) في مثل: أدرك الغلام الحلم. ولعل في قول ابن الأنباري: " كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر،ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد "(١) خير دليل على مدى احتكام القدماء للسياق وما يزخر به من قرائن للوقوف على دلالة الألفاظ والمعاني الوظيفية للحروف والأدوات كما قررها المحدثون، عرباً وغربيين على رأسهم مارتينيه كما رأينا.

بقي لي في نهاية هذه الدراسة ـ التي لم تنته بعد؛ لكونها بداية مشروع كتاب خاص بمبادئ اللسانيات المعاصرة ومقابلتها بإنجازات العقل العربي في عصوره الزاهرة، ومراعاة ما ينطبق منها على اللغة العربية وما لا ينطبق ـ أن أشير إلى قضية أخرى هامة تناولها مارتينيه، وهي أيضا مما يتصل بالقرائن المتاحة في السياق، والدالة على الوظائف النحوية، وهذه القضية هي المطابقة، وهي ظاهرة تتجسد في كثير من الأبواب النحوية عندنا، إذ قد لا يمكن الوقوف على وظيفة الكلمة إلا بمراعاة التطابق بينها وبين ما تتعلق به وظيفيا في السياق.

يشير مارتينيه في هذا الصدد إلى أن من العناصر اللغوية ما يكون مزوداً في الغالب بعلامات ودلائل لمعرفة وظائفها دون التطابق الذي قد تحمله، ليقرر بذلك أن هذا التطابق ليس وسيلة اقتصادية لبيان العلاقات والروابط داخل القول. ذلك لأنه ـ حسب ما فهمته من كلامه وتمثيلاته ـ يُنظَر إلى هذا التطابق على أنه شيء زائد وحشو لا فائدة منه ما دامت هناك علامات ودلائل أخرى يحملها المسند أو المسند إليه ـ مثلاً ـ تشير إلى وظيفة كل منهما في القول، فنحن ـ على حد تعبيره ـ

(١) الأنباري، الأضداد. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ، ١٩٩١، ص ٢.

لو أخذنا الجملة اللاتينية : pater pueros amat (الأب يحب الطفل)، لوجدنا أننا لا نحتاج إلى موافقة الفعل في العدد كي نعرف أن pater هي الفاعل(١).

ويستدرك بعد ذلك بالقول إنه قد يحدث أن يقوم التطابق إما صدفة أو بشكل منتظم ببيان وظيفة بعض العناصر، ممثّلاً لذلك بالجملة اللاتينية : venatores animal occidunt (الصيادون يقتلون الحيوان)، إذ لا تكشف لنا venatores (الصيادون) ولا animal (الحيوان) من الفاعل ومن المفعول به(*)، لكن الفعل occidunt الذي يتطابق مع venatores(**) يكشف لنا أن هذا الأخير هو الفاعل، ومن ثم تكون animal هي المفعول به. وبالطبع لن يكون للتطابق أي دور لو كان المفعول به جمعاً أيضاً فيكون المثال : venatores animalia occidunt، أو كان الفاعل اسم جنس ليس به علامة جمع مثل viri (الناس). ولا يجوز لنا أن نفهم ـ كما يذكر مارتينيه دائماً ـ أن الدال على الداخلة(***) (جمع) هو الذي يتولى مهمة الكشف عن وظيفة الفاعل في venator- وأن الفرق قد زال بين الوحدة الدالة الوظيفية وبين الداخلة. لأن الحقيقة تكمن في أن الدال (حالة الرفع) إذا التقى مع التصريف الثالث، ومع الوحدة الدالة على الجمع، فإنه يتحقق من خلال الشكل الاندماجي المنقطع /..es..nt/ ،

(١) انظر: Eléments de linguistique générale, p122

(*) وذلك لأنهما – فيما أعتقد – لا تحملان ما يشير إلى الفاعلية أو المفعولية، كما هو الشأن في العربية، إذ لو قلنا: قتل الصيادون الحيوان، لتبين لنا من الرفع في الجمع المذكر (الصيادون)، والنصب في (الحيوان) أن الأول فاعل والثاني مفعول.

(**) المطابقة هنا في الجمع إذ تدل es في venatores على الجمع، وتدل nt في الفعل occidunt على الجمع أيضاً، فيتطابق بذلك الفعل مع فاعله.

(***) يفرق مارتينيه بين الداخلة (Modalité) والوحدة الدالة الوظيفية (Monème fonctionnel) في كون الأولى تدل على التعريف أو التنكير أو المفرد أو الجمع وغير ذلك من المعاني التي لا تبين عن الوظائف، بخلاف الوحدات الدالة الوظيفية، أضف إلى ذلك أن هذه الأخيرة تضفي على التركيب استقلالاً نحوياً على عكس سابقتها. (للوقوف على أمثلة في ذلك انظر: مبادئ اللسانيات العامة ص ١١٨-١١٩).

بينما يتحقق النصب بكل بساطة في ظل هذه الشروط من خلال الشكل /es../[1]. ومن هنا ندرك أن (es) لم تدل على وظيفة الفاعل بقدر ما دلت على معنى الجمع، لأنها مع بقائها قد يكون ما تتصل به مفعولاً به؛ فالرفع على الفاعلية في المثال السابق الذي مثل به مارتينيه إنما هو مؤدًّى من خلال الدال المنقطع . es..nt وهكذا نتبين الفرق بين الداخلة والوحدة الدالة الوظيفية.

إن الحديث عن المطابقة في اللغة العربية يكاد ينسحب على كثير من الأبواب النحوية في اللغة العربية كما ذكرنا سابقاً، فهناك المطابقة بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين التابع ومتبوعه (النعت والمنعوت، البدل والمبدل منه.. إلخ). ومن الصحيح جداً أن للمطابقة دوراً هاماً في بيان العلاقات والروابط داخل الجملة، فهي تساعدنا على معرفة الفاعل من المفعول في مثل: ضربتْ يحيى بشرى، إذا ما انعدم وجود دليل آخر، مما ألفنا أن تحمله الكلمة معها كالرفع والنصب، يوضح الفاعل من المفعول، وهي بذلك قرينة هامة في نظام الجملة العربية، خاصة إذا لم تكن العناصر اللغوية تحمل ما يدل على وظيفتها كما رأينا في المثال السابق، وذلك أنها مسؤولة عن الحرية في الترتيب لأمن اللبس، إذ يجوز أن نقول: ضربت بشرى يحيى، أو ضربت يحيى بشرى، بخلاف ما لو كان الفعل مذكراً، والفاعل والمفعول كذلك، نحو: ضرب موسى عيسى، فإن الفاعل هنا واجب التقديم؛ فالمطابقة في المثال السابق ـ زيادة على بيانها الفاعل من المفعول ـ أعطت مرونة للجملة في نظامها من جهة التقديم والتأخير[2].

ومما تظهر فيه المطابقة كقرينة لفظية ما نجده في كلام النحاة عن الحال ومطابقتها لصاحبها، خاصة إذا كان في الجملة حالان، إحداهما من الفاعل والثانية من

(1) ibid. p122-123.

(٢) انظر: الخصائص ١ / ٣٥.

المفعول، وأردنا أن نميز بينهما، يقول الرضي في هذا الشأن: " فإذا قلت: لقيت زيداً راكباً، فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال، جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل، وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس، نحو: لقيت راكباً زيداً، فإن لم تقدمه فهو عن المفعول. وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً، فإن كانا متفقين فالأوْلى الجمع بينهما فإنه أحصر، نحو: لقيت زيداً راكبين، ولا منع من التفريق، نحو: لقيت راكباً زيداً راكباً، ولقيت زيداً راكباً راكباً، وإن كانا مختلفين، فإن كان هناك قرينة يُعرَف بها صاحب كل واحد منهما، جاز وقوعهما كيف ما كانا، نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة، وإن لم تكن، فالأوْلى جعل كل حال بجنب صاحبه، نحو: لقيت منحدراً زيداً مصعداً... "(١).

فالمطابقة بين الحال وصاحبها هي التي سهلت علينا ربط كل من الحالين بصاحبه (الفاعل والمفعول) دونما أي لبس.

هذا عن أهمية المطابقة كقرينة على العلاقات والروابط بين أجزاء الجملة وبيان وظائفها. أما حديث مارتينيه عن كون المطابقة قد تكون بلا فائدة؛ لأن العنصر اللغوي قد يحمل معه دلائل وعلامات توضح علاقته بالعناصر الأخرى، ومن ثم وظيفته في الكلام، فهو أمر لا يمكن التسليم به، لأن ذلك يدخل تحت ما أسماه تمام حسان بتضافر القرائن، إذ ليس هناك في اللغة حشو ولا زيادة من غير فائدة. وتقوم فكرة تضافر القرائن على أن هذه الأخيرة - أي القرائن - توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها، فهي كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه(٢)، فنحن عندما

(١) شرح الكافية ١/ ٢٠٠.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط ٣، ١٩٩٨، ص ٢٣٢.

ننظر في نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، نجد مثلاً أن (زيد) يتصف بالمواصفات التالية:

- إنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)
- إنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)
- إن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق)
- إنه ينتمي إلى رتبة التأخير (قرينة الرتبة)
- إن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة) (على قول البصريين)
- إن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)
- إن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)

وهكذا ـ وبسبب كل هذه القرائن أو أغلبها ـ نصل إلى أن (زيد) هو الفاعل، ثم ننظر في المفعول فنرى أنه:

- ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)
- منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)
- العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق)
- رتبته من كل من الفعل والفاعل هي التأخر (قرينة الرتبة)
- هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة)

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول إن (عمراً) مفعول به، مع ملاحظة أن بعض هذه القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس[1]. ولا نقول عندئذ إنها زائدة أو إنها بلا فائدة، إذ قد تكون في أمثلة أخرى هي المرتكز في بيان الوظائف والعلاقات إذا فُقدتْ بعض القرائن الأخرى. وهي عند قيام قرائن أخرى ببيان الروابط والوظائف تكون قرينة مؤكدة يُستأنس بها في إثبات أمر تلك الروابط والوظائف. يقول تمام حسان عن قيمة المطابقة كقرينة لفظية: " ولا شك أن

(١) انظر: نفس المرجع ص ١٨١-١٨٢.

المطابقة في أية واحدة من هذه المجالات الخمسة (يعني العلامة الإعرابية، والشخص كالمتكلم والغائب..، والعدد، والنوع من تذكير وتأنيث، والتعيين من تعريف وتنكير) تقوي الصلة بين المتطابقين، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كل منهما. فالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال. انظر مثلا فيما يلي:

- تركيب صحيح المطابقة: الرجلان الفاضلان يقومان
- مع إزالة المطابقة في الإعراب: الرجلان الفاضلين يقومان
- مع إزالة المطابقة في الشخص: الرجلان الفاضلان تقومان
- مع إزالة المطابقة في العدد: الرجلان الفاضل يقومون
- مع إزالة المطابقة النوع: الرجلان الفاضلتان يقومان
- مع إزالة المطابقة في التعيين: الرجلان فاضلان يقومان
- مع إزالة المطابقة في جميع ذلك: الرجلان فاضلات أقومُ

فقد رأينا من إزالة المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعددة فيما أوردنا من أمثلة أن هذه الإزالة تذهب بعلائق الكلمات، وتقضي على الفائدة من التعبير، أي أنها تزيل المعنى المقصود. كما رأينا أن وجود هذه المطابقة يعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين؛ ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها (قرينة لفظية) على المعنى المراد "(١).

أما تفريق مارتينيه بين الداخلة والوحدة الدالة الوظيفية، وحديثه عن دلالة بعضها على الجمع مثلاً دون بيان الوظائف، أو دلالتها على الجمع والوظائف معاً،

(١) نفس المرجع ص ٢١٢-٢١٣.

مما يجعل الباحث في حيرة أثناء تصنيفها، أو يجعل المتكلم بسبب هذا التشابك لا يفرق بينها، فإن له في العربية ما يكافئه، إذ نجد بعض الوحدات ـ في بعض الجمل ـ تدل على الجمع وعلى وظيفة ما تتصل به، كما نجدها في بعض الجمل الأخرى تدل على الجمع فحسب، ومثال ذلك ما نلاحظه على (المعلمون) في نحو: درّس المعلمون التلاميذ، إذ نجد أن الواو قد دلت على الجمع وعلى أن ما اتصلت به فاعل للفعل (درّس)، أي أنها علامة على الرفع، بخلاف ما لو قلنا: درس المعلمين المؤطرون، أو المفتشون، فإن الياء دلت على الجمع وعلى كون ما اتصلت به مفعولاً به للفعل (درّس)، أي أنها علامة على النصب، وهكذا نجد أن الواو أو الياء قد دلت على الجمع وعلى الرفع أو النصب (على الفاعلية أو المفعولية). كما نجد ذلك أيضاً في ألف التثنية ويائها، فقد ذهب سيبويه وفريق من النحاة إلى أنهما حرفا الإعراب، وليست فيهما نية الإعراب، أي أن علامة الإعراب لا تُقدّر عليهما[1]، وهذا يعني أن الألف في التثنية علامة الرفع والتثنية، والياء علامة النصب أو الجر والتثنية، يقول ابن جني في الفرق بين هذه الألف وألف التأنيث في مثل (حبلى): "ونظير ألف التثنية في أنها حرف إعراب وعلامة تثنية ألف التأنيث في نحو: حبلى، وسكرى؛ ألا تراها حرف إعراب وهي علم التأنيث، إلا أنهما يختلفان في أن حرف التثنية لا نية حركة فيه، وأن ألف حبلى فيها نية الحركة "[2]. وفي المقابل نجد بعض الوحدات تدل على الجمع دون الوظيفة، كالذي نلاحظه مع جمع المؤنث السالم في مثل: ضرب المعلماتُ التلاميذَ، وضرب الفتيات الفتيانُ، إذ دلت الألف والتاء على مجرد الجمع والتأنيث في المثالين، أما الوظيفة فقد بيّنها الرفع والنصب. وكذلك يمكن ملاحظة ذلك عند

(١) انظر: سر الصناعة ٢ / ٦٩٥ .

(٢) نفس المصدر ٢ / ٧٠٨ .

القدماء في معالجتهم وتحليلهم للغة (أكلوني البراغيث)، فقد رأى بعض النحاة أن الواو في (أكلوني) لمجرد الجمع، وأن وظيفة الفاعل قد شغلتها (البراغيث)، يقول ابن هشام ـ في أحكام الواو ـ: "الثاني عشر: واو علامة المذكرين في لغة طيِّئ أو أزد شنوءة أو بلحارث، ومنه الحديث: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكه بالنهار)، وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلهم ألوم

وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في (قالت) حرف دال على التأنيث. وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل إن ما بعدها بدل منها. وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم. وكذا الخلاف في نحو: قاما أخواك، وقمن نسوتك... وجوز الزمخشري في: ﴿لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً﴾ [مريم ٨٧] كون (من) فاعلاً، والواو علامة "(١).

فسيبويه إذن يعتبر الواو هنا علامة للجمع فحسب، لأن ما بعدها هو الفاعل، حملاً على التاء الدالة على التأنيث، لأن (هند) هي الفاعل في مثل: قامت هند. وهكذا الأمر مع قاما أخواك، وقمن نسوتك، ونصُّ سيبويه في ذلك قوله: (واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث...)(٢). وقد ذكر ابن جني ذلك أيضاً، وزاده تفصيلاً وتدقيقاً، فقال: "وتزاد الواو في الفعل علامة للجمع والضمير، نحو: الرجال يقومون، ويقعدون، وتزاد علامة للجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب: أكلوني البراغيث"(٣)،

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢ / ٤٢٣ وما بعدها.

(٢) سر الصناعة ٢ / ٦٢٩.

(٣) نفس المصدر ٢ / ٤٤٦-٤٤٧.

كما نجده يقول عن النون: " .. زيدت علماً للجمع والضمير في نحو قولك: الهندات قمن، وقعدن، ويقمن، ويقعدن. وعلامة للجمع مجردة من الضمير، نحو: قعدن الهندات، ويقعدن أخواتك، في من قال ذلك، ومن أبيات الكتاب:

ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمه بحَوران يعصرن السّليطَ أقاربُهْ

فهذه النون في يعصرن علامة للجمع مجردة من الضمير؛ لأنه لا ضمير في الفعل لارتفاع الظاهر به "(١). ويقول عن ألف التثنية: "وقد زيدت الألف علامة للتثنية والضمير في الفعل نحو: أخواك قاما، وعلامة للتثنية مجردة من الضمير نحو قول الشاعر:

أُلْفِيتا عيناك عند القفا أوْلى فأوْلى لك ذا واقيهْ"(٢).

ولا يخفى على الدارس ما لهذا الكلام من صلة بنظرة النحاة إلى تقدم الفاعل على فعله، من كونه يبقى فاعلاً، وتكون العلامة المتصلة بالفعل بعده دالة على عدده فحسب، أم أنه يصير مبتدأ، وتكون علامته إذن ذات وظيفة في التركيب (وهي الفاعلية)، والجملة بعد ذلك خبراً عنه.

وعلى ذكر نون النسوة في الأمثلة السابقة فإن ابن هشام اعتبرها اسماً ـ كما هي عند جمهور النحاة ـ خلافاً للمازني في مثل: النسوة يذهبن، وحرفا في مثل: يذهبن النسوة، على لغة (أكلوني البراغيث)، خلافاً لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل، أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره(٣).

والذي يهمنا في الأمر بعد هذا وذاك أن النحاة قد جعلوا الواو وغيرها تدل تارة على مجرد الجمع وسلبوها وظيفة الفاعلية، وجعلوها تارة أخرى تدل على الجمع

(١) نفس المصدر ٢/٧١٨.

(٢) انظر: المغني ٢/٣٩٧.

(٣) سيبويه، الكتاب. ت: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت. ط١، ٢/٤٠

وعلى وظيفة الفاعلية، وهي من المنطلق الأول تعتبر من الدواخل، ومن المنطلق الثاني وحدات دالة وظيفية. وعدم التفريق بينهما على الأساس الذي فرق بينهما به النحاة قد يؤدي إلى الارتباك لدى الناشئة والمتعلمين، ويفتح أمامهم الكثير من عوائق الدرس.

وكمثال أخير عن الدواخل والوحدات الدالة الوظيفية في العربية نجد ـ كداخلة ـ ألف التأنيث التي تزاد بعد الضمير، يقول ابن جني في ذلك: "ومن ذلك زيادتها بعد هاء الضمير علامة للتأنيث، وذلك نحو: رأيتها، ومررت بها، فالاسم هو الهاء، وأما الألف فزيدت علما للتأنيث "(١). وبهذا تكون الهاء في نحو: ضربته، ومررت به، دالة على الاسم (الضمير)، وعلى التذكير، لأن عدم وجود علامة التأنيث (الألف) دليل على التذكير كما هو الحال في (قائم وقائمة). ويمكن تحليل ذلك في الشكل التالي:

كما نجد ـ كوحدة دالة وظيفية ـ الياء التي تزاد علماً للتأنيث والضمير في الفعل المضارع نحو: أنتِ تقومين وتقعدين وتنطلقين(٢). ويكون التحليل للدواخل والوحدات الدالة الوظيفية جميعاً كما يلي:

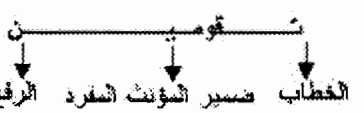

(١) سر الصناعة ٢/ ٧٢٦.

(٢) انظر: نفس المصدر ٢/ ٧٦٩.

وكملاحظة أخيرة نستطيع أن نزعم هنا أن ما يحدد الفاعل ليس الياء وحدها ـ في هذا المثال ـ ولا الواو في مثل: يكتبون، وتكتبون، لأن هذه الياء أو الواو إنما دلت على الإفراد والتأنيث أو الجمع والتذكير، وهذا جزء من صفات الفاعل، أما الصفة المكملة لمفهوم الفاعل فهي التاء الدالة على المخاطب في (تكتبين، وتكتبون) والياء الدالة على الغائب في (يكتبون)، وبهما جميع ـ أعني التاء والياء، أو التاء والواو، أو الياء والواو، يكتمل معنى الفاعلية نوعاً وجنساً وعدداً؛ وعلى هذا يمكننا اعتبارها دوال مقطعة في العربية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. وقد تفطن القدماء كما رأينا إلى هذه الدلالات ولكنهم من جهة الإعراب والتحليل لم يعطوا وظيفة الفاعلية إلا للياء أو الواو، ولعل ذلك راجع إلى كون الفعل في الماضي إذا أسند إلى الجماعة لم يدل على الفاعل إلا الواو، وذلك في مثل: ضربوا، كما أن الياء وحدها هي الدالة على الفاعل إذ أسند فعل الأمر إلى المفرد المؤنث المخاطب في مثل: اضربي.

وأخيراً ـ وليس آخراً ـ فإن لهذه الدراسة ما بعدها، والذي أرجوه أن تفتح أمام قارئها آفاقا أرحب نحو درس العربية في ضوء معطيات علم اللسان الحديث، وأن لا يُكتفى بالوقوف على نقائص هذا البحث ـ الذي لا أدّعي فيه الكمال ـ بل أن يكمّلها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وأن يسبر أغوار تراثه، ولا يصدف عنه لا لشيء إلا لأنه تراث؛ فكم من ملاحظات أبداها أسلافنا تقف باعتزاز شامخة أمام أحدث النظريات في الغرب. وليس معنى ذلك أننا ندعو إلى إهمال منجزات الغرب، بل إلى الاهتمام بها بقدر ما تساعدنا على دراسة لغتنا العربية وتطويرها.